ازمة الديموقراطية واثرها في الصراع على السلطة في مصر ١٩٥٤-١٩٧١

أ.م.د. يوسف محمد عيدان*

تأريخ التقديم: ٢٠١٨/١٠/٧ تأريخ القبول: ٢٠١٨/١٠/٢٢

التمهيد:

أدت مسألة الديموقراطية دوراً مؤثراً في الصراع السياسي على السلطة في مصر ،وكانت سبباً من أسباب قيام انقلاب ٢٣ تموز عام ١٩٥٢،الذي اتخذ له فيما بعد صفة الثورة بقيادة تنظيم الضباط الاحرار .إذ كانت أزمة الديموقراطية واضحة في مصر إبان العهد الملكي ،الذي اتسم بالفساد الإداري في ظل دستور عام ١٩٢٣،و لم يقيد ذلك الدستور سلطة الملك ،كما انه لم يؤكد سلطة مجلس النواب في مواجهة النظام الملكي ،ولذلك سيطرت السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية ،و تعطل العمل بهذا الدستور اكثر من مرة [١].

لقد ورث النظام الملكي المصري عداءً تقليدياً لفكرة الحكم الديموقراطي ،وكان سعي النظام على امتداد حكم اسرة محمد علي إلى تركيز مقاليد السلطة بيد الحاكم ،مما يفسر جنوح القصر للحكم الاوتوقراطي .ولا يعد من قبيل المبالغة القول بأن الملك فؤاد (١٩١٧-١٩٣٦) قد استخدم الدستور اداة للحكم المركزي عندما بسط هيمنته على المؤسسة العسكرية من خلال احتفاظه بحق منح الرتب والنياشين، وتعيين الضباط وعزلهم ،كما

* قسم التاريخ/كلية التربية/ جامعة كركوك .

(١)ينظر :عصام محمد سليمان ،ازمة الحكم في مصر ١٩١٩-١٩٥٢،منشورات مطبعة الفكرة ،(القاهرة ،د.ت)،ص –ص ٢٤-٣٤؛محمد زكي عبد القادر ،محنة الدستور١٩٢٣-١٩٥٢،(القاهرة ،د.ت)،ص٦٠ وما بعدها.

احتفظ لنفسه بحق الإشراف على المؤسسة الدينية ،ومن ثم استخدام الازهر اداة ضغط مؤثرة وفعالة ضد خصومه [١].

وتوالت الازمات الدستورية في عهد الملك فاروق (١٩٣٦-١٩٥٢)،وصارت رهنا بإقصاء حزب الوفد عن الحكم ،وشهدت البلاد انتخابات بعيدة عن النزاهة والديموقراطية ،لقيامها على اساليب التزييف والاكراه من النواحي كافة[٢].

كان من سمات النظام الملكي في مصر وجود مجموعة من الاحزاب المتنافسة التي لم تكن لديها رؤية متكاملة عن قضايا الاصلاح الداخلي وتقليص الفوارق بين طبقات المجتمع المصري ،وتحقيق العدالة الاجتماعية ،وانما كان هدف تلك الاحزاب هو الوصول الى السلطة عن طريق التقرب الى الملك او المندوب السامي البريطاني ،وفي الوقت ذاته سيطرت الطبقة الاقطاعية على الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية محاولةً تحقيق مصالحها على حساب مصالح الشعب[٣].كما شهدت الحقبة الملكية في مصر إصدار العديد من القوانين التي تمنع التظاهر وتفرض رقابة مباشرة على المطبوعات[٤].

---

(١)سامي ابو النور ،دور القصر في الحياة السياسية في مصر(١٩٢٢-١٩٣٦)،الهيئة المصرية العامة للكتاب ،(القاهرة،١٩٨٥)،ص-ص ٨٩-٩٥.

(٢)علي الدين هلال، السياسة والحكم في مصر ،العهد البرلماني (١٩٢٢-١٩٥٢)،مكتبة نهضة الشرق،(القاهرة،١٩٧٧)،ص-ص ٢٠١-٢٠٤؛عبد العظيم رمضان ،الصراع بين الوفد والعرش ١٩٣٦-١٩٣٩،ط٢،منشورات المكتبة العالمية،(بغداد،١٩٨٥)،ص-ص ٥١-٨٧.

(٣)عصمت سيف الدولة ،الاحزاب ومشكلة الديموقراطية في مصر ،دار المسيرة،(بيروت،١٩٧٧)،ص-ص ٢٩-٣٠؛سامي ابو النور، "الاحزاب بين قصر عابدين وقصر الدوبارة"،في كتاب :الاحزاب المصرية ١٩٢٢-١٩٥٣،(تحرير) رؤوف عباس حامد، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ،(القاهرة،١٩٩٥)،ص -ص ٢٦٦-٢٦٧.

(٤)سيد عيسى محمد ،الدساتير المصرية – من محمد علي الى مبارك (١٨٢٤-٢٠٠٧)،نهضة مصر للدراسات والنشر،(القاهرة،٢٠٠٧)،ص٢٧؛رفعت السعيد ،الصحافة اليسارية في مصر ١٩٢٥-١٩٤٨،مكتبة مدبولي ،(القاهرة،١٩٧٧)،ص١٩.

-قيام ثورة ٢٣ يوليو/تموز ١٩٥٢ ووصول المؤسسة العسكرية الى السلطة:-

تظافرت اسباب سياسية واقتصادية واجتماعية عدة ،ادت في النهاية الى قيام حركة الجيش في ٢٣ يوليو/تموز ١٩٥٢،التي عرفت فيما بعد بـ (ثورة يوليو)، إذ إنه على المستوى السياسي أخفقت الحكومات المتعاقبة في مواجهة المسألة الوطنية سواء بالمفاوضات او بالتحكيم الدولي ،وبالنتيجة ادى وجود قوات الاحتلال البريطاني في مصر الى سخط جماهيري تزايد بسبب عجز النظام الحاكم عن قيادة الكفاح المسلح ضد المحتلين ،في الوقت الذي تجلى فيه فساد الحكم وانتهاك الدستور، وغياب الديموقراطية [١]. وقد اتضحت فيه سياسة بريطانيا والملك فاروق السلبية تجاه الجيش المصري ،مما حد من كفاءته القتالية وادى الى هزيمته في حرب فلسطين عام ١٩٤٨[٢].كما ان تردي الحالة الاقتصادية وتفاقم مشكلات الاقتصاد والتنمية ،وعجز النظام السياسي عن مواجهتها قد زاد من حدة الفقر و حفز الشعب على الثورة والسعي الى القضاء على عوامل الفقر ، أما على الصعيد الاجتماعي فقد كان سوء الحالة الاجتماعية الناتج اساساً عن فقدان العدالة بين طبقات الشعب داعيا من دواعي التمرد والثورة ،وإجمالا كان النظام الملكي عاجزاً عن استيعاب الازمات وفاقدا القدرة على مواجهتها والتغلب عليها ،ومن ابرز الامثلة على ذلك حدوث حريق القاهرة في ٢٦ كانون الثاني ١٩٥٢،وفقدان النظام الحاكم السيطرة على الاوضاع الداخلية في البلاد[٣].

ومن هذه المنطلقات تحركت قوات الجيش المصري الموالية لتنظيم الضباط الاحرار ليلة ٢٣ تموز ١٩٥٢ للاستيلاء على السلطة ،مستهدفة التغيير الجذري للأوضاع السائدة آنذاك ،اذ كان الهدف السادس من اهداف الحركة يؤكد على اقامة حياة ديموقراطية

---

(١)للمزيد من التفاصيل ينظر :عبد الرحمن الرافعي، مقدمات ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢،ط٣،دار المعارف،(القاهرة،١٩٨٧)،ص٢٥ وما بعدها.

(٢)اسماء محمد محمود ،موقف مصر من حرب ١٩٤٨،المجلس الاعلى للثقافة ،(القاهرة،٢٠١٦)،ص-ص ٣٥١-٣٦١؛عبد المنعم الدسوقي الجميعي ،الاسلحة الفاسدة ودورها في حرب فلسطين١٩٤٨،الهيئة المصرية العامة للكتاب ،(القاهرة،١٩٩٠)،ص-ص٩٥-١٠٠.

(٣)ينظر :محمد انيس ،حريق القاهرة ٢٦ يناير ١٩٥٢،على ضوء وثائق تنشر لأول مرة ،مؤسسة روز اليوسف ،(القاهرة،١٩٨٢)،ص-ص ٢٩-٥٤.

سليمة[١].،ونجحت تلك القوات في السيطرة على النقاط والمواقع الرئيسة في القاهرة ،بعد أن تغلبت على مقاومة ضئيلة ،ثم اعلن انور السادات (أحد أعضاء تنظيم الضباط الأحرار) من راديو القاهرة نبأ نجاح الثورة ،ذلك النجاح الذي يعزى الى وجود خطأ في تحديد ساعة الصفر ،عندما تحرك المقدم يوسف صديق قبل ساعة الصفر بساعة كاملة وتمكن من السيطرة على القيادة العامة بكوبري القبة بقوة عسكرية محدودة[٢].

وعقب نجاح الضباط الاحرار في السيطرة على السلطة في مصر ،اجتمعت الهيئة التأسيسية لتنظيم الضباط الاحرار في القيادة العامة للقوات المسلحة مساء يوم ٢٧ تموز ١٩٥٢،واعلن جمال عبد الناصر (رئيس الهيئة التأسيسية لتنظيم الضباط الأحرار) بأن الهيئة التأسيسية انهت الثورة بنجاح ،واصبح اسمها من ذلك اليوم (مجلس القيادة) ،وصار هذا المجلس ممسكاً بزمام السلطة الفعلية في البلاد إيذاناً بقيام نظام يستند الى الدكتاتورية العسكرية[٣].

وتجدر الاشارة هنا الى ان الضباط الاحرار الشبان لم يكن لديهم برنامج سياسي لحكم مصر بأنفسهم، ولم يكونوا معروفين لدى الشعب المصري ،فكان عليهم البحث عن شخصية لها ماض عسكري ،وتتصف بالنزاهة ،وتكون مقبولة لدى جماهير الشعب المصري لتضفي عليهم شرعية الحكم ،فوقع اختيارهم على اللواء محمد نجيب ليكون رئيسا لمجلس قيادة الثورة [٤].

---

(١)محمد طه بدوي ،ثورة ٢٣ يوليو، برامجها وفلسفتها في ضوء الفلسفات الثورة المعاصرة ،المكتب المصري الحديث،(القاهرة ،١٩٦٦) ، ص ١٢٩.

(٢)محمد توفيق ،يوسف صديق – منقذ ثورة يوليو، مكتبة مدبولي ،(القاهرة،٢٠٠٠)،ص-ص ٥٣-٥٥،فضلا عن ذلك كان من اسباب نجاح حركة الجيش عام ١٩٥٢،اهتراء مؤسسات النظام الملكي ،وموقف الولايات المتحدة الامريكية المؤيد للحركة.

(3)Anwar el-sadat ,in search of identity,Harper and Row,publishers,Inc,(New York,1981),p.143..

(٤)فتحي رضوان ،عبد الناصر، كتاب الهلال ،العدد٤٨٧،دار الهلال ،(القاهرة،١٩٩١)،ص-ص٢١-٢٢.

وتشكلت في ٢٤ تموز ١٩٥٢ وزارة مدنية يرأسها على ماهر المعروف بعدائه لحزب الوفد .وفي ٢٦ تموز١٩٥٢ اجبرت حركة الجيش الملك فاروق على توقيع وثيقة التنازل عن العرش لابنه الملك احمد فؤاد الثاني .ثم غادر البلاد في الساعة السادسة من مساء اليوم نفسه. وفي ١٢ آب ١٩٥٢ تم تشكيل هيئة الوصاية على العرش ،لكن السلطة الفعلية بقيت متمركزة في يد مجلس قيادة الثورة ،اذ كان يتخذ القرارات الحاسمة والنهائية في مختلف شؤون الدولة بما يكفل تحقيق اهداف الثورة من دون الرجوع الى هيئة الوصايا(١).

واتخذ مجلس قيادة الثورة مجموعة من القوانين معتمداً في ذلك على تأييد بعض الشخصيات التي تمتلك خبرة في مجال القانون، والتي حاولت محاباة السلطة في سبيل التقرب من مصدر صنع القرار في البلاد ،ومن هذه الشخصيات الدكتور عبد الرزاق السنهوري وسليمان حافظ ،ومن هنا كان تأييد رجال القانون في مصر لحركة الجيش ومجاملتهم للضباط الشبان قد شجع اولئك الضباط فيما بعد على الاستهانة بالدستور والابتعاد عن اسس الحياة الديموقراطية ووضع أساس لدكتاتورية عسكرية(٢).كان في مقدمة تلك القوانين قانون الاصلاح الزراعي رقم (١٧٨) لسنة ١٩٥٢،الذي صدر في ٩ ايلول ١٩٥٢ وقد نصّ على تحديد الملكية الزراعية بـ (٢٠٠) فدان للفرد الواحد (٣). وكان من نتائج معارضة على ماهر لفكرة تطبيق قانون الاصلاح الزراعي ،استقالته من رئاسة الوزارة في ٧ ايلول ١٩٥٢ وتشكلت في اليوم ذاته وزارة جديدة برئاسة اللواء محمد نجيب الذي احتفظ لنفسه بوزارتي الحربية والبحرية ،فضلاً عن منصب القائد العام للقوات المسلحة ،وكان تعيين محمد نجيب في تلك المناصب له دلالة واضحة على ان حركة الجيش قد شرعت في الاستيلاء على السلطة الفعلية في البلاد ،وقد صاحب تشكيل الوزارة حملة اعتقالات شملت مختلف القوى والتنظيمات السياسية ،اذ أصدر اللواء محمد نجيب

(١)بكر مصباح تنيرة ،تطور النظام السياسي في مصر (١٩٥٢-١٩٧٦)،اطروحة دكتوراة غير منشورة ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،جامعة القاهرة ،(القاهرة،١٩٧٩)،ص-ص ١٥٤-١٥٦.

(٢)خالد محي الدين ،الان اتكلم ،مركز الاهرام للترجمة والنشر ،(القاهرة،١٩٩٢)،ص ١٨٠.

(٣)ينظر: جمهورية مصر ،قانون الاصلاح الزراعي ،من سبتمبر ١٩٥٢ حتى مارس ١٩٥٤،القسم الاول ،المادة (٣) ،(القاهرة،١٩٦١)،ص٥.

في يوم ٧ أيلول قراراً باعتقال ٦٤ سياسياً من دون سند قانوني ،مما جعل الجيش في جانب والقوى السياسية الأخرى في الجانب الآخر[١].

-سياسة مجلس قيادة الثورة تجاه الاحزاب السياسية في مصر :-

كانت الاحزاب السياسية الممثلة في آخر برلمان قبل حادث حريق القاهرة في ٢٦ كانون الثاني ١٩٥٢ في ظل حكومة الوفد الاخيرة هي : حزب الوفد والذي كان اكثرها شعبية ،والاحرار الدستوريون والسعديون من بين الأحزاب التي انشقت عن حزب الوفد في المرحلة السابقة ،والحزب الوطني الذي يعد اقدم الاحزاب السياسية في مصر ،والحزب الاشتراكي ،اما الكتلة الوفدية التي كان يتزعمها مكرم عبيد بعد انشقاقه عن الوفد عام ١٩٤٢ فلم يكن لها تمثيل في البرلمان الاخير، فضلاً عن ذلك كان هناك خارج البرلمان جماعة الاخوان المسلمين التي أُصدِر قرار بحلها وحظر نشاطها عام ١٩٤٨،وقد الغته حكومة الوفد عام ١٩٥١،واخيرا كانت هناك تيارات ماركسية تباشر نشاطها عن طريق تنظيمات سرية متصارعة كان اهمها تنظيم الحزب الشيوعي المصري وتنظيم الحركة الديموقراطية للتحرر الوطني(حدتو)، وقد بارك زعماء تلك الاحزاب جميعا حركة الجيش وايّدوها [٢].

أما عن موقف قيادة الثورة من تلك الأحزاب ،فقد كان أعضاء مجلس قيادة الثورة شبه متفقين على التخلص من النظام الحزبي القديم ،الا انهم لم يكونوا قد استعدوا لإيجاد البديل ،وكانوا مدركين أن التخلص من بقايا النظام القديم لم يكن أمر ميسراً ،وان تلك الاحزاب ولاسيما حزب الوفد كانت تحظى بتأييد جماهيري واسع .وفي ٣٠ تموز ١٩٥٢ أذاع محمد نجيب قراراً يمنع التظاهر منعاً باتاً في جميع أنحاء البلاد ،وفي منتصف الليلة نفسها اذاع بيانا تاليا دعا فيه الاحزاب والهيئات السياسية المصرية الى تطهير صفوفها

(١)عاطف السيد، عبد الناصر وازمة الديموقراطية -سطوة الزعامة وجنون السلطة ،فلمنج للطباعة ،(القاهرة ،١٩٧٨) ،ص٦٦.

(٢)جمال العطيفي ،الطريق الى الديموقراطية ،دار المعارف،(القاهرة،١٩٧٨)،ص١٤.

كما فعل الجيش وطهر نفسه .وقد عدّ التطهير الخطوة الاولى التي تعامل بها قادة الثورة مع قيادات الاحزاب المصرية[١].

اما الخطوة التالية التي اتبعها قادة الثوة في سبيل حل الاحزاب والقضاء على بقايا النظام العتيد فقد تمثلت بإصدار قانون رقم (١٧٩) في ٩ ايلول ١٩٥٢ القاضي بتنظيم الاحزاب والزام قياداتها بإيداع اموالها في المصارف ،ومعاقبة الامناء على تلك الاموال بالحبس حال تخلفهم .كما الزم القانون قادة الاحزاب بإعادة تكوينها وفقا لأحكامه ،وتقديم إخطار بذلك لوزير الداخلية موضحا نظام الحزب ومنهاجه ،واسماء الاعضاء المؤسسين له وموارده المالية .كما اعطى القانون وزير الداخلية حق الاعتراض على تأسيس الاحزاب مع عرض الامر على محكمة القضاء الاداري [٢].

وقد عُدّت الأحزاب منحلة منذ صدور القانون على ان يعاد تأسيسها من جديد وفقا لأحكامه، ووصلت العلاقة بين قيادة الثورة وقيادات الاحزاب الى مرحلة الصراع القانوني في المحاكم ،وحشّد حزب الوفد جماهيره خلفه متخذا من القانون المتعلق بتنظيم الأحزاب مجالاً لانتقاد إجراءات مجلس قيادة الثورة ،معتمدا على اطار الشرعية الذي يكفله دستور عام ١٩٢٣ من حريات ،الامر الذي حدا بقيادة الثورة الى دفع المعركة مع الاحزاب الى اتجاه آخر ،سحبت به ما يكفله ذلك الدستور للأحزاب والقوى السياسية القديمة من حقوق وذلك عن طريق الغاء الدستور ذاته [٣]. ثم رأت قيادة الثورة ضرورة تقوية سلطاتها من الناحية القانونية فأصدرت في ١٣ تشرين الثاني ١٩٥٢ مرسوماً بقانون رقم (٢٧٧) لسنة ١٩٥٢والقاضي بان تكون التدابير الصادرة لحماية حركة الجيش والنظام القائم عليها من اعمال السيادة التي لا تخضع لرقابة القضاء ،وادخلت الثورة تعديلا حاسما على النظام السياسي المصري عندما اعلنت في ١٠ كانون الثاني ١٩٥٣ عن حل الاحزاب السياسية

---

(١)صلاح عيسى ،البرجوازية المصرية ولعبة الطرد خارج الحلبة ،،دار التنوير للطباعة والنشر ،(بيروت،١٩٨٢)، ص٨٣.

(2)Steven A. cook,the struggle for Egypt ,from Nasser to tahrir square ,Oxford university press,(new york,2012),p.47..

(3)Joel Gordon ,Nasser's blessed movement ,egypt's free officers and the july revolution ,oxford university press,(new york,1992),p.77.

باستثناء جماعة الاخوان المسلمين التي عُدت منظمة وليس حزباً [١]. .وتأسست (هيئة التحرير) في ٢٣ كانون الثاني ١٩٥٣ التي اريد بها ان تكون تنظيما سياسيا يملأ الفراغ السياسي الذي سيتركه حل الاحزاب السياسية[٢].وكانت تلك هي بداية السير في طريق تجربة الحزب الواحد في مصر.

ثم كان على قيادة الثورة ان تختار لها نظاماً دستورياً مؤقتاً يسبغ عليها الشرعية، ويدعم موقفها القانوني لذلك صدر الدستور المؤقت في ١٠ شباط ١٩٥٣،الذي اعطى قيادة الثورة سلطة السيادة في اتخاذ التدابير التي يراها ضرورية لحماية الثورة والنظام القائم عليها ،كما اعطى القانون لمجلس الوزراء حق ممارسة السلطتين التنفيذية والتشريعية ،وحق تعيين الوزراء وعزلهم [٣]. .وبذلك وضع مجلس قيادة الثورة بيده صلاحيات واسعة وصفت على حد تعبير البعض بالانقلاب الدكتاتوري[٤].ويرى الباحث اسعد عبد الرحمن ان مجلس قيادة الثورة عندما حل الاحزاب السياسية جعل الدكتاتورية علنية ،وعندما اعلن الدستور المؤقت في ١٠ شباط ١٩٥٣،وضعت تلك الدكتاتورية بنفسها الاساس القانوني اللازم لها [٥].

(١)مجموعة مؤلفين ،مصر منذ الثورة ،منشورات وزارة الارشاد القومي ،(القاهرة،١٩٦٧)،ص١٤٤.

(٢)على الرغم من ما جاء في برنامج هيئة التحرير من ذكر لإقامة حياة ديموقراطية ،والسعي نحو العدالة الاجتماعية ،وكفالة الحقوق والحريات الاساسية ،الا ان النظام المصري سار على نهج دكتاتوري ،واستخدم التعذيب وانتهاك حقوق الانسان وسيلة في تصفية خصومه .جمال سليم ،التنظيمات السرية لثورة ٢٣ يوليو في عهد عبد الناصر ،منشورات مكتبة مدبولي ، (القاهرة،١٩٨٢)،ص-ص١٩- ٢٧.

(٣)عبد اللطيف بغدادي ،مذكرات عبد اللطيف بغدادي ،ج١،المكتب المصري الحديث،(القاهرة،١٩٧٧) ، ص٧٣. ؛ صلاح نصر ،ثورة يوليو بين المسير والمصير ،ج١،(الاصول)،مطبعة مؤسسة الاتحاد للصحافة والنشر ،(القاهرة،١٩٨٦)،ص١٠٧.

(٤)مجموعة مؤلفين ،مصر منذ الثورة ،مصدر سابق ،ص١٤٤.

(٥)اسعد عبد الرحمن ،الناصرية- البيروقراطية والثورة في تجربة البناء الداخلي ،ط٢،مؤسسة الابحاث العربية ،(بيروت،١٩٨١)،ص٣٨.

وفي ١٨ حزيران ١٩٥٣ تغّير شكل نظام الحكم في مصر من ملكي الى جمهوري ،عن طريق اعلان دستوري من مجلس قيادة الثورة بإلغاء النظام الملكي واعلان الجمهورية(١).

ومنذ البداية كان الخلاف بين يوسف صديق (احد اعضاء مجلس قيادة الثورة) وبين باقي الاعضاء الآخرين ناتجا عن تمسكه بمبدأ اقامة الحكم الديموقراطي ،وكانت بعض قرارات مجلس قيادة الثورة تلقى معارضة شديدة من جانب يوسف صديق ،الذي انبرى لمعارضة قانون تنظيم الاحزاب واعتقال السياسيين ،ومحاولة ضرب حزب الوفد على اساس غير ديموقراطي ،وكان يدعو للتمسك بالدستور ،ودعوة البرلمان المنحل للانعقاد لتعيين مجلس الوصاية ،كما طالب كثيرا بإلغاء الرقابة على الصحف وتأسيس اتحاد عام للعمال ،الا ان صديق لم ينجح في مسعاه للدفاع عن الديموقراطية ،اذ كان المؤيدون له في مجلس قيادة الثورة قلة ،وكان المجلس يتخذ قراراته بالأغلبية(٢). ،ومن هنا بدأ اول صراع من اجل الديموقراطية بين اعضاء مجلس قيادة الثورة . وفي ١٥ كانون الثاني ١٩٥٣تم اعتقال (٣٥) ضابطاً من ضباط سلاح المدفعية من الذين كانوا يدعون الى ان يكون تمثيل الضباط في مجلس قيادة الثورة بالانتخاب ،وكانت التهمة الموجهة لهم هي تدبير مؤامرة لاغتيال اعضاء مجلس قيادة الثورة ،وقد مثل هذا الاعتقال اول صدام مباشر بين ضباط الجيش .لم يقبل يوسف صديق قرار اعتقال الضباط وقرر الاستقالة من مجلس قيادة الثورة معلناً ان المجلس لم يعد يمثل الشعب ولا الجيش ايضاً ،وعلى الرغم من اصرار يوسف صديق على الاستقالة ،الا ان المجلس لم يعلن استقالته ،واجبر على السفر الى سويسرا في اذار ١٩٥٣(٣).

و كانت مسألة ابعاد جماعة الاخوان المسلمين عن المشهد السياسي المصري مهمة صعبة بالنسبة لقادة الثورة ،وقد بدا وكأن علاقتهم القديمة والوثيقة ستستمر بعد

(١)بيتر مانسفلد، تاريخ مصر الحديثة والشرق الاوسط ، ،ترجمة :عبد الحميد فهمي الجمال ، الهيئة المصرية العامة للكتاب،(القاهرة،١٩٩٦)،ص٤٣٢.

(٢)يوسف صديق ،اوراق يوسف صديق، تقديم :عبد العظيم رمضان ،الهيئة المصرية العامة للكتاب، (القاهرة، ١٩٩٩) ،ص ص١٤٨- ١٥٤.

(٣)مصطفى عبد الغني ،مذكرات ووثائق لثورة يوليو، اطلس للنشر الاعلامي ،(القاهرة،٢٠٠٤)،ص٥٩.

الثورة[١].،وعدت الجماعة انتصار حركة الجيش هو انتصار لها ،ومع ذلك فقد وقع صدام مبكر بين الطرفين بسبب الاختلاف على مسالة انضمام وزراء من جماعة الاخوان المسلمين الى اول وزارة مدنية ،فضلا عن الاختلاف على مجلس الوصاية وعلى الافراج عن سجناء الجماعة المتهمين بالاغتيالات السياسية ،واصرار قيادات الجماعة على ضرورة اتباع الضباط الاحرار لسياستهم العامة ،وتزايدت حدة التوتر اثر تقرب الاخوان من اللواء محمد نجيب ومحاولتهم اختراق الجيش والشرطة المصرية ،وازدادت حدة الخلاف اكثر بعد اخراج عبد المنعم رؤوف ورشاد مهنا من هيئة الضباط الأحرار ،إذ كان الاخيران من ذوي الميول المؤيدة لجماعة الاخوان[٢].

وعندما التقى حسن الهضيبي (المرشد العام لجماعة الاخوان المسلمين) مع جمال عبد الناصر في ٣٠ تموز ١٩٥٢ وقال له ((ان المصلحة العامة تقضي ان لا تصدر قيادة الثورة أي قرارات الا بعد التشاور معنا واخذ موافقتنا عليها))،استفزت تلك العبارة جمال عبد الناصر وعدّها وصاية على الثورة [٣].

وبالمقابل تجاهلت قيادة الجماعة قرارات مجلس قيادة الثورة ،ولم تصدر كلمة تأييد واحدة لقانون الاصلاح الزراعي ،ولم تأبه الجماعة بتأسيس هيئة التحرير ،ولم تبد حماسا لتأسيسها، واستقبلت ذلك استقبالا فاترا اذ ادركت الجماعة ان هيئة التحرير تمثل بديلا عن تشكيلاتهم .وفي اوائل عام ١٩٥٤ بات الصدام حتميا بين حركة الجيش وجماعة الاخوان [٤].

---

(١)للتفاصيل حول العلاقة بين الضباط الاحرار وجماعة الاخوان المسلمين ،ينظر: سعود المولى ،الاخوان والجيش ،دار المشرق،(القاهرة ،٢٠١٧)،ص-ص ١١٣-١٢٧.

(٢)ب.ج. فاتكيوتس، جمال عبد الناصر وجيله ،ترجمة :سيد زهران ،دار التضامن ،(بيروت،١٩٩٢)،ص٢٧.

(٣)صلاح شادي ،صفحات من التاريخ -حصاد العمر ،شركة الشعاع للنشر ،(الكويت،١٩٨١)،ص١٨٢.؛ ذوقان قرقوط،الاسطورة والحقيقة في التاريخ العربي الحديث -محمد على وجمال عبد الناصر ،مكتبة مدبولي (القاهرة،٢٠٠٥) ، ص٣٣٣.

(٤)السيد ،المصدر السابق ،ص-ص ٧٥-٧٦.؛حسين محمد احمد حمودة ،اسرار حركة الضباط الاحرار والاخوان المسلمين ،الاهرام للإعلام العربي ،(القاهرة،١٩٨٥)،ص٩٨.

حدث ذلك الصدام المرتقب بعد مظاهرات طلبة الجامعة في كانون الثاني ١٩٥٤،اثناء الاحتفال بذكرى شهداء القناة ،وادت الصدامات مع الشرطة المصرية الى وقوع ضحايا ،واستخدم اعضاء جماعة الاخوان السلاح ،فأصدرت قيادة الثورة في ١٥ كانون الثاني ١٩٥٤ قرارا بحل الجماعة بعد مضي سنة على قرار حل الاحزاب السياسية ،لمعارضتهم قوانين الاصلاح الزراعي واختراقهم الجيش والشرطة ،واقامتهم تنظيم سري شبه عسكري ،واقامة علاقات مع بريطانيا ،وكان محمد نجيب قد انفرد في معارضة قرار حل الجماعة ،وقد اقترن صدور هذا القرار باعتقال حسن الهضيبي المرشد العام للجماعة ،وما يقرب من ٤٥٠ عضوا من اعضاء الجماعة(١).

واشيع فيما بعد ان الجماعة وضعت خطة لاغتيال جمال عبد الناصر اثناء القائه خطابا في ميدان المنشية في مدينة الاسكندرية ،يوم ٢٦ تشرين الاول ١٩٥٤،لكن الطلقات التي اطلقها منفذ الخطة المدعو علي عبد اللطيف اخطأت في إصابة عبد الناصر ، الذي وجد في تلك الحادثة فرصة سانحة ليوجه ضربة الى جماعة الاخوان منهياً بها ما تبقى من تأثير سياسي لها في مصر(٢).

_ازمة الديموقراطية في اذار /مارس ١٩٥٤ وانفراد جمال عبد الناصر بالسلطة:-

ادرك عبد الناصر ان طريق الانفراد بالسلطة ليس صعباً ،فالأحزاب لم تكن بالصلابة التي كان يتوقعها ،وتجدر الاشارة هنا الى ان ناصر قد دفع بدهائه محمد نجيب الى المشاركة في القرارات المتعارضة مع النهج الديموقراطي كافة ،مما مهد الطريق امام ناصر للانفراد بالسلطة عن طريق ازاحة المنافسين الاقوياء له ،اذ ساهم نجيب في اصدار قوانين الغاء الدستور وحل الاحزاب ،وتشكيل محكمة الثورة ،كما وقّع قرارات الاعتقال بحق السياسيين المصريين ،وبعد ان استنفذ نجيب اغراضه خطط عبد الناصر للتخلص منه ،لاسيما وان نجيب لم يكن خصما عنيداً ،ولا مناوراً ، ولم يرتبط بتنظيم داخل الجيش ،كما

(١)فاتكيوتس، المصدر السابق ،ص١٢٧؛ عبد الله الامام ،الاخوان وعبد الناصر ،ط٢،مؤسسة تشرين للصحافة والنشر ،(دمشق،١٩٨٢)،ص–ص٤٥–٥٦.

(٢)للتفاصيل ينظر: سليمان الحكيم ،اسرار العلاقة الخاصة بين عبد الناصر والاخوان ،مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر ،(القاهرة ،١٩٩٦)،ص–ص ٣٩–٤٦.

لم تكن لديه اتفاقيات خاصة مع القوى والاحزاب السياسية ،بل كان يعتمد على شعبيته داخل الجيش وخارجه ،في الوقت الذي كان فيه عبد الناصر على اتصال دائم بالضباط من جميع الاتجاهات مدركا انه يستمد قوته من علاقاته الوثيقة بزملائه من مختلف الاسلحة(١).

وقد توتر الموقف بين اعضاء مجلس قيادة الثورة ونجيب عندما وجد الاخير ان استمراره رئيسا للجمهورية ورئيسا لمجلس قيادة الثورة ،قد أصبح شكليا ،لاسيما في ظل الفجوة الكبيرة بين المناصب المهمة التي يشغلها وبين ثقله النسبي في عملية صنع القرار داخل مجلس قيادة الثورة ،إذ كانت مشاركته في صنع القرار اقل بكثير من مستوى المسؤولية الملقاة عليه ،وكان مجلس قيادة الثورة يتخذ قرارته بالأغلبية، ولا يتمتع نجيب داخله باي ميزة نسبية(٢).

وقد اصبحت مشكلة محمد نجيب مسألة تحتّم وضع حد لها ،واصبح مجلس قيادة الثورة يجتمع بدءاً من ٢١ شباط ١٩٥٤،دون حضور نجيب الذي تقدم باستقالة مساء يوم ٢٣ شباط ١٩٥٤،وكان يرى انه بتقديم استقالته سوف يضع قيادة الثورة امام بديلين : اما رفض استقالته ،ومن ثم يستعيد سلطاته المفقودة ،ويضع شروطه موضع التنفيذ ،واما قبول استقالته التي ستخلق ازمة سياسية تكون الغلبة فيها له ،لما يتمتع به من شعبية واسعة سواء في الجيش او بين فئات الشعب المصري .ثم اعلن مجلس قيادة الثورة في بيان نشره في ٢٥ شباط ١٩٥٤ قبول استقالة نجيب وتقرر تعيين عبد الناصر رئيسا للوزراء ورئيسا لمجلس قيادة الثورة ، وان يبقى منصب رئيس الجمهورية شاغراً الى حين عودة الحياة النيابية(٣). ادت استقالة نجيب وقبول مجلس قيادة الثورة لها ،الى حدوث تطورات خطيرة

---

(١)يعترف محمد نجيب في مذكراته بان عبد الناصر ودفعه الى المشاركة في اصدار القرارات الدكتاتورية ،ينظر :محمد نجيب ،مصير مصر ،ج١،منشورات شركة دار العقاب للطباعة والنشر،(بغداد، د.ت)،ص٧٤.

(٢)عبد العظيم رمضان، الصراع الاجتماعي والسياسي في مصر منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ الى نهاية ازمة مارس ١٩٥٤،مؤسسة روز اليوسف ،(القاهرة،١٩٧٥)،ص٨٨.

(٣)محي الدين ،المصدر السابق،ص٢٣١-٢٥١؛عبد المحسن ابو النور ،الحقيقة عن ثورة يوليو ،الهيئة المصرية العامة للكتاب ،(القاهرة،٢٠٠٢)،ص٥٣.

عدة ،اذ عقد ضباط سلاح الفرسان اجتماعا حضره عبد الناصر ،اعلنوا فيه اعتراضهم على استقالة نجيب ،واصرارهم على تطبيق النظام الديموقراطي ،وعندما اثيرت مسألة الديموقراطية رد عبد الناصر بان مجلس قيادة الثورة يمارس عمله بطريقة ديموقراطية ،والقرارات تؤخذ بالأغلبية ،وقد رد عليه احد الضباط قائلاً : ((ان هذا يعد حكما فرديا لأنه قاصرا على مجلس قيادة الثورة ،والشعب لا رأي له)) [١].

في ضوء ذلك اضطر مجلس قيادة الثورة الى اتخاذ قرار يعيد نجيب الى السلطة ويقضي بعودة اعضاء مجلس قيادة الثورة الى وحداتهم العسكرية ،لكن ضباط الصف الثاني المحيطين بمجلس قيادة الثورة رفضوا الاستجابة لهذه القرارات ،وقاموا بمحاصرة سلاح الفرسان بالمدفعية المضادة للدبابات ،واخذت الطائرات الموالية لهم تستعد للتدخل لمساندتهم ،وهكذا باتت البلاد مهددة بحرب اهلية [٢].

وفي الوقت ذاته اعلن ضباط مدينة الاسكندرية تمسكهم ببقاء نجيب في السلطة ،وحدثت تظاهرات كبيرة مؤيدة له بتوجيه من جماعة الاخوان ،طالبت بعودته وبسقوط الحكم الدكتاتوري ،وحدث صدام بين المتظاهرين والشرطة المصرية ،سقط على اثره العديد من القتلى والجرحى[٣]. وامام تردي الاوضاع في مصر اجتمع مجلس قيادة الثورة في ٢٧ شباط ١٩٥٤،واتخذ قرارات مهمة ،تضمنت دعوة نجيب للعودة الى رئاسة الجمهورية ،وتغيير نظام الحكم في مصر الى نظام برلماني ،وتأليف جمعية تأسيسية تمثل فئات الشعب كافة ،واجراء انتخابات برلمانية في موعد اقصاه ١٦ كانون الثاني ١٩٥٦،كما صدرت قرارات بإلغاء الرقابة على الصحف والمنشورات ،اعتبارا من اذار ١٩٥٤، وعلى

(١)عبد العظيم رمضان ،عبد الناصر وازمة مارس ١٩٥٤،منشورات مطابع روز اليوسف ،(القاهرة،١٩٧٧)، ص١٦٩ .

(٢)احمد حمروش ،قصة ثورة ٢٣ يوليو،ج١،مصر والعسكريون، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،(بيروت ،١٩٧٣)، ص–ص ٣٣٤–٣٣٧.

(٣)كرم شلبي ،عشرون يوما هزت مصر – دراسة ووثائق في ازمة مارس ،دار اسامة للطباعة والنشر،(القاهرة ،١٩٧٦) ،ص–ص ٨–١٢.

الرغم من موافقة نجيب على العودة الى رئاسة الجمهورية ،الا ان التظاهرات الشعبية الكبيرة المؤيدة له استمرت في يوم ٢٨ شباط ١٩٥٤ لإعطائه الدعم الشعبي(١).

ويبدو ان نجيب لم يعتبر من ازمة شباط ،اذ انه استمر في عدم اقامة صلات منظمة مع الضباط الموالين له من اجل التخطيط لمواجهة احتمالات المستقبل او الارتباط بقوة سياسية تسانده ،انما استمر في اعتماده على تأييد الجماهير ،في حين اعتمد خصومه على القوات المسلحة وهيئة التحرير في المواجهة المرتقبة معه(٢).

وفي ٥ آذار ١٩٥٤ اصدر مجلس قيادة الثورة مجموعة من القرارات تقضي باتخاذ الاجراءات الفورية بعقد جمعية تأسيسية منتخبة عن طريق الانتخاب العام المباشر ،على ان تجتمع في شهر تموز ١٩٥٤،لمناقشة مشروع الدستور الجديد واقراره والقيام بمهمة البرلمان ،والغاء الاحكام العرفية قبل اجراء انتخابات الجمعية التأسيسية، وان ينظم الدستور الجديد كيفية تكوين الاحزاب السياسية(٣). وامام تزايد مطالب محمد نجيب المتلاحقة ،التي كان من اهمها المطالبة بان تتم ترقية الضباط بقرار جمهوري ،كما يكون لنجيب الحق في تعيين الملحقين العسكريين ،فضلا عن حقه في الاعتراض على قرارات مجلس قيادة الثورة او مجلس الوزراء ،وان يتم اختياره رئيسا للجمهورية وفقا لاستفتاء شعبي ،حتى لا يتمكن مجلس قيادة الثورة من اقصاءه مرة اخرى، كما انه دعا ضباط الجيش الى ترك السياسة للمدنيين والعودة الى وحداتهم العسكرية (٤).

امام كل تلك المطالب عاد الصراع بين نجيب وبين اعضاء مجلس قيادة الثورة ،وانتهز عبد الناصر فرصة اصدار بعض القرارات المساندة للديموقراطية في ٢٥ اذار ١٩٥٤،لكي يبدأ جولته الثانية في الصراع على السلطة مع نجيب ،وقد تمثلت تلك القرارات بالسماح بقيام الاحزاب السياسية بشرط ان لا يشكل مجلس قيادة الثورة حزبا ،وان يكون

---

(١)محمد نجيب ، مذكرات محمد نجيب ،كنت رئيسا لمصر ،المكتب المصري الحديث ،ط٢،(القاهرة،١٩٨٤)،ص-ص ٢٣٤-٢٣٧؛بغدادي ،المصدر السابق ،ص-ص ١١٧-١٢٠.

(٢)السيد، المصدر السابق،ص٩٣.

(٣)فاتكيوتس ،المصدر السابق،ص١٣٤؛ عادل العمري ،اليسار والناصرية والثورة المضادة ،نظرة جديدة في ملفات قديمة ،مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات ،(القاهرة،٢٠٠٩)،ص٨١.

(٤)وحيد رأفت ،فصول من ثورة ٢٣ يوليو ،دار الشروق،(القاهرة ،١٩٧٨)،ص١٥٧.

انتخاب الجمعية التأسيسية انتخاباً مباشراً وحراً ،وان يتم حل مجلس قيادة الثورة في ٢٤ تموز ١٩٥٤ وان تسلم البلاد لممثلي الامة ،وان تنتخب الجمعية التأسيسية رئيس الجمهورية بمجرد انعقادها(١).

اخذ عبد الناصر يهئ الاجواء الداخلية لصالحه ،وتمكن من الاتصال بقيادة جماعة الاخوان ليضمن حيادها ،كما تم اعتقال زعماء الاحزاب المناهضة للثورة ،وبذلك لم تجد جماهير الاحزاب قيادات توجهها لاتخاذ موقف سياسي معين من الصراع بين ناصر ونجيب .في الوقت نفسه دبر ناصر بالاتفاق مع اعضاء مجلس قيادة الثورة تظاهرات مضادة لنجيب وللقرارات الديموقراطية ،يشترك فيها ويقودها ضباط وجنود من الشرطة العسكرية والحرس الوطني ،بملابس مدنية ،كما قامت هيئة التحرير بتنسيق جهودها مع العمال من اجل السيطرة على الشارع المصري ،وقامت الاذاعة المصرية بدور مهم في حركة الاعتصام ،وتم حسم الموقف بشكل نهائي لصالح ناصر ومؤيديه ،ولم يجد نجيب مناصا من التسليم لإرادة قيادة الثورة بعد ان خذلته الجماهير،ولم تناصره كما حدث من قبل ،وتم الغاء القرارات الصادرة في يومي ٥ و٢٥ اذار ١٩٥٤ ذات التوجه الديموقراطي ،ومنذ ١٧ نيسان ١٩٥٤ اصبح نجيب مجردا من كل السلطات ،وتم تكليف عبد الناصر بتأليف الوزارة ،واستبعاد نجيب وتحديد اقامته في ١٤ تشرين الثاني ١٩٥٤(٢).

كانت ازمة مارس /اذار ١٩٥٤ بحق ازمة ديموقراطية ،اذ انقسم قادة الثورة فيها الى فريقين :الاول يرى ان يعود الثوار الى وحداتهم العسكرية ،وان يسلموا السلطة الى قيادات الاحزاب والساسة القدامى ليحكموا البلاد ،وفقاً للنظام الديموقراطي ،ومن اجل ذلك دعوا الى ما اسموه (جمعية تأسيسية) ،تكون مهمتها وضع دستور جديد واجراء انتخابات نيابية تأتي بالحزب الذي يمكنه تشكيل الحكومة القادرة على ادارة شؤون البلاد بطريقة ديموقراطية .وكان على رأس هذا الفريق محمد نجيب وخالد محي الدين ،اللذان كانا يحظون بتأييد بعض قيادات الاحزاب السياسية السابقة ،اما الفريق الثاني الذي كان يقوده عبد الناصر

(١)انور السادات ،قصة الثورة كاملة ،دار الهلال ،(القاهرة،١٩٦١)،ص٢٠.؛سيد مرعي ،اوراق سياسية – من ازمة مارس الى النكسة،ج٢،المكتب المصري الحديث ،(القاهرة،١٩٧٨)،ص٢٩٣.

(٢)انور عبد الملك ،المجتمع المصري والجيش ،ترجمة :محمود حداد ،ميخائيل خوري ،دار الطليعة للطباعة والنشر،(بيروت،١٩٧٤)،ص١١٧.

وباقي اعضاء مجلس قيادة الثورة ،فقد رفضوا العودة الى وحداتهم العسكرية ،لأنها في نظرهم قد تمهد للقبض عليهم ومحاكمتهم ،وقد يتعرضون لاتهام بخيانة النظام الملكي ومن ثم اعدامهم(١).

وبعد التخلص من نجيب أصبح عبد الناصر الحاكم الفعلي للبلاد ،وقد أهلته صلاحياته وتركز السلطة الحقيقية بيده الى الانفراد بالقرار السياسي المصري ،ولكون تلك القرارات مصيرية ولها انعكاساتها الخطيرة على البلاد ،فهذا يحتم على الرئيس التشاور مع ممثلي الشعب في مؤسسات الدولة ،والاخذ بالآراء وترجيح اكثرها صوابا قبل الاقدام على اتخاذ القرار بشكل فردي ،لكن يتضح ان غياب الحياة الديموقراطية كان سمة بارزة من سمات الحقبة الناصرية (١٩٥٤-١٩٧٠) . وفي كتابه الموسوم بـ :ثورة يوليو وعقل مصر ،اثار الكاتب المصري ذو التوجه اليساري احمد حمروش تساؤلاً مهماً تحت عنوان :ماهي السلبيات التي تأخذها على ثورة يوليو ؟،وتضمنت الاجابة اجماعاً يكاد ان يكون تاماً لكوكبة من مثقفين وسياسيين مصريين بأنَّ غياب الديموقراطية يمثل السلبية الاهم في مسيرة الثورة ،وان الحكم المطلق ،وغياب القانون وعدم الثقة بالجماهير وحكم الفرد والمركزية في اصدار القرارات ،كل هذه كانت أخطاء سلبية ساهمت في غياب الحياة الديموقراطية ،واعطت الفرصة لبعض العناصر في السلطة ان تنتهك حقوق الانسان وتسحق كبرياءه ،فانتشر الارهاب واصبح التعذيب اسلوبا للتحقيق والتجويع اداة للأقناع (٢). ،كما ساهمت ازمة الديموقراطية في ظهور طبقة سياسية متسلطة اطلق عليها تسمية (مراكز القوى)،التي ادت دورا في تفعيل ظاهرة الصراع على السلطة عن طريق تفرّدها باتخاذ القرارات المصيرية ،وارتكابها لأخطاء عسكرية وسياسية .وربما يكون ذلك عائدا الى الطبيعة العسكرية لقيادة الثورة ،وما قد تؤدي اليه تلك الطبيعة من ميل الى اتباع الاساليب الدكتاتورية والبيروقراطية ،وعدم قناعتها باتباع الاسلوب الديموقراطي وسيلة للعمل الوطني والاجتماعي .

---

(١)صلاح السيد بيومي ،الديموقراطية والقرار السياسي بين عبد الناصر والسادات ،الهيئة المصرية العامة للكتاب، (القاهرة،٢٠٠٨)،ص-ص ١٧-١٨.

(٢)ينظر :احمد حمروش ،ثورة يوليو وعقل مصر ،مكتبة مدبولي ،(القاهرة،١٩٨٥)،ص-ص ١٩١-٢٣٠.

وفي هذا الصدد يتساءل الكاتب المغربي (عبد الاله بلقزيز): ما الذي كان يمنع من السماح بحق اصدار الصحف المستقلة ،مع أنها لا تمثل تهديداً للنظام ؟ .وما الذي كان يمنع مثلا من ان يتمتع المعتقلين السياسيين بحقوقهم القانونية في المحاكم العادلة المكفولة بضمانات القانون؟، وما الذي كان يمنع من وقف إجراءات التعذيب البدني والنفسي والوحشي ،وأمتهان الكرامة التي تعرضوا لها في فترة الاعتقال السابقة للمحاكمة ؟،وثم يضيف قائلا : ((لم يكن ضروريا لنظام عبد الناصر أن يتحصن بكل هؤلاء الجلادين الخارجين بأفعالهم عن كل الشرائع والقوانين حتى يستمر ،وهو النظام الأكثر تمتعا بالشعبية والشرعية في كل الوطن العربي ،وكان يستطيع بقليل من احترام حقوق الانسان أن يحفظ نظامه حتى دون أن يقدم على خطوات ديموقراطية اكبر من قبيل اقرار التعددية السياسية أو تنظيم انتخابات نيابية ونزيهة وحرة غير مقصورة على النظام نفسه)) [١].فضلا عن كل ذلك فان ظاهرة تفضيل (أصحاب الثقة) على (اصحاب الكفاءة) أدت دوراً واضحاً في اختيار وزراء العهد الناصري ،هذا الامر جعل الضابط ياخذ دور المهندس والخبير في شؤون الدولة كافة مما ادى الى فشل الجهاز الاداري للدولة [٢].

وعندما جرى الاستفتاء على الدستور في ٢٣ حزيران ١٩٥٦ وانتخاب رئيس الجمهورية وفقا لأحكام الدستور الجديد ،اسفرت النتيجة عن الموافقة على الدستور و اجماع الشعب المصري على اختيار جمال عبد الناصر رئيسا للجمهورية بعد ان حصل على نسبة ٩٩،٩% من اصوات الناخبين[٣].

دلت نتيجة الانتخابات غير الواقعية التي حاز عليها عبد الناصر عن طريق الاستفتاء على عدم نزاهة تلك الانتخابات ،وعلى مدى سطوة اجهزة النظام الحاكم ودورها في قمع ومحاسبة المعارضين ،فمهما كان لحاكم سياسي من شعبية جماهيرية جارفة بين ابناء شعبه ،فأن النسبة لا يمكن ان تكون بهذا الشكل ،اذ تكاد المعارضة السياسية

(١)ينظر : مداخلة عبد الاله بلقزيز ،في كتاب :احمد بيضون واخرون ،ثورة ٢٣ يوليو حصيلة ودروس ،مركز دراسات الوحدة العربية ،(بيروت،٢٠٠٢)،ص١٠١.

(٢)لطفي عبد القادر ،ما لا تعرفه عن ثورة يوليو ،ج٢،مكتبة مدبولي ،(القاهرة،١٩٩٧)،ص١٣.

(٣)يوسف محمد عيدان الجبوري ،التطورات السياسية الداخلية في مصر ١٩٧٠–١٩٨١،دراسة تاريخية ،رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية التربية ،جامعة الموصل ،(الموصل،٢٠٠٤)،ص١٠.

والاصوات الرافضة ان تكون معدومة . وابتداء من ٢٥ حزيران ١٩٥٦ اصبح عبد الناصر الحاكم المطلق لمصر ،يفعل ما يشاء دون حسيب او رقيب .

و لو ان الاستفتاء على الرئاسة في مصر كان قد جرى بعد احداث السويس ١٩٥٦ ربما كان فيه شيء من المصداقية ،اما ان تأتي النتيجة بتلك النسبة ،بعد قمع الحركة الديموقراطية والسياسية في البلاد فهي مفارقة ،ربما كانت انسجاماً مع عقلية قيادة الثورة التي لا تقيم لرأي الجماهير وزناً يذكر[١]. ويمكننا القول ان الحقبة الناصرية اتسمت الى حد كبير بظاهرة القهر السياسي ،ولم يلعب مجلس الامة دوراً يذكر في صنع القرار ،وان شخصية عبد الناصر طغت على مجلس الامة ،الامر الذي جعله يفقد استقلاله كمؤسسة سياسية ،بل انه يمكن عد مجلس الامة في الحقبة الناصرية مجرد فرع من فروع الحكومة تم تشكيله خصيصا من اجل خلق الانطباع بأن الجهاز التنفيذي لم يكن بلا مراقبة [٢].

يرى الكاتب والصحفي الناصري التوجه (حسنين كروم) ان أهم خطأ في تجربة عبد الناصر يكمن في أنه لم يعتمد في حكمه على حزب سياسي مدني يتولى تسيير دفة الحكم في مصر ،و ربما يعود ذلك الى ان الثورة لم يقم بها حزب سياسي ،وإنّما خطط لها ونفذها العسكريون وحدهم الذين دخلوا في صراعات مع الاحزاب السياسية وحظروا نشاطها السياسي ،وعدّوها مرادفة للفساد[٣].

وربما كان رفض عبد الناصر للديموقراطية وجنوحه نحو الحكم الفردي عائداً الى كون الفترة التي تشكل فيها الوعي السياسي لدى عبد الناصر – على الصعيد العالمي–فترة انحسار هائل للديموقراطية ،تلك الفترة التي شهدت فيها اوروبا تنامياً للأنظمة الشمولية في كل من المانيا وايطاليا والاتحاد السوفيتي[٤].

---

(١)كامل عباس ،الناصرية – نهضة ام سقوط ،دار التكوين للنشر والتوزيع ،(دمشق ،٢٠٠٥)،ص٨١.

(٢)احمد فارس عبد المنعم ،السلطة السياسية في مصر وقضية الديموقراطية (١٨٠٥-١٩٨٧)،الهيئة المصرية العامة للكتاب ،(القاهرة،١٩٩٧)،ص١٣٤.

(٣)حسنين كروم ،عبد الناصر المفترى عليه ،ط٥،دار الموقف العربي ،(القاهرة،١٩٨٥)،ص١١.

(٤)اسامة الغزالي حرب، جمال عبد الناصر–قراءة جديدة في ذكراه الثلاثين ،دار مصر المحروسة ،(القاهرة،٢٠٠١)،ص٤٢.

_المركزية في اتخاذ القرار وانعكاسها على الصراع على السلطة في مصر:-

تميز نظام اتخاذ القرار السياسي في مصر بدرجة كبيرة من المركزية الاقليمية والوظيفية ،فعلى المستوى الاقليمي لا تتمتع الوحدات الاقليمية (المحافظات) بدور ذي شأن في عملية صنع القرار ،اذ ان السلطة المركزية في القاهرة هي مستودع كل القرارات ،وهي التي تستطيع ان تنشئ تلك الوحدات ،وان تحدد سلطاتها بالطريقة التي ترتئيها ،ورئيس الجمهورية هو الذي يعين المحافظين ورؤساء المجالس التنفيذية المحلية ويقيلهم من مناصبهم ،هذا فضلا عن كون النظام السياسي المصري قد تأسس في الحقبة الناصرية على مبدأي :دمج السلطات وغلبة دور رئيس الجمهورية على دور السلطة التشريعية ،وبصفته رئيسا للجمهورية تمتع عبد الناصر بسلطات تنفيذية واسعة ،فقد كان يرسم السياسات العامة الرئيسة ،ويعين كبار رجال السلطة التنفيذية ،فضلا عن بعض السلطات التشريعية ،كاقتراح مشروعات القوانين ،والاعتراض على القوانين التي يوافق عليها مجلس الامة ،بل واصدار القوانين اذا لم يكن المجلس منعقدا ،وبعبارة اخرى فان عبد الناصر كان هو محور الحياة السياسية والدستورية في تلك الحقبة[١].

وفيما يأتي استعراض لاهم القرارات المصيرية التي اتخذت في الحقبة الناصرية دون مشورة تامة او دراسة او ادراك كافٍ لما سيترتب عليها من نتائج خطيرة على الاوضاع العامة في مصر :

اولا- قرار تأميم شركة قناة السويس ٢٦ تموز ١٩٥٦:-

هناك اكثر من اشارة الى ان قرار التأميم جاء ردا مباشرا على القرار الامريكي بسحب عرض تمويل السد العالي ،وهو ما يتفق مع شخصية عبد الناصر التي كانت تغالي في

(١)محمد السيد سليم ،التحليل السياسي الناصري –دراسة في العقائد السياسية الخارجية ،ط٢،مركز دراسات الوحدة العربية،(بيروت،١٩٨٧)،ص–ص ٣٠٥-٣٠٦.

تقدير قيمتها ،وتعد أي عمل يتعارض مع هيبتها وكبريائها اهانة لها مما يدفعها الى الرد السريع والحاسم دون تقدير للعواقب [١].

ويؤكد عبد اللطيف بغدادي (عضو مجلس قيادة الثورة السابق) حقيقة تفرد عبد الناصر بقرار تأميم شركة القناة قائلاً: ((لم يكن الوزراء المدنيون يعلمون بحقيقة القرار الا بعد ظهر يوم ٢٦ يوليو بعد ان وصلنا الى الاسكندرية ،وقد علموا به بعد ان استدعاهم جمال لمنزله ،وقبل ان نتوجه مباشرة الى ميدان المنشية الذي كان جمال سيلقي منه خطابه ،وطلب منهم الاحتفاظ بسريته لأهميته القصوى حتى الانتهاء من القاء الخطاب)) . [٢]. وانتهى الاجتماع بقول عبد الناصر للحضور ((انني أريد أن أكون منصفا لكم جميعا فأسجل هنا انني أتحمل مسؤولية قرار تأميم شركة قناة السويس ،وللشعب المصري والتاريخ ان يحاسبوني عليه فلست اريد لاحد منكم ان يتحمل مسؤولية قرار خطير لم يعرف به الا قبل اعلانه بوقت قصير)) [٣]. وهذا يدل على ان عبد الناصر دعا الوزراء للإحاطة بالقرار وليس للمشاركة في صنع القرار . وقد اسس عبد الناصر قرار تأميم القناة على اعتبارات غير دقيقة ،اذ كان يرى ان اوضاع بريطانيا وفرنسا لا تؤهلها في الوقت الحاضر للقيام بعدوان عسكري على مصر[٤].،كما كان يعتقد ان فرنسا وبريطانيا ستخاطر بتدمير سمعتها ونفوذها في العالم العربي باستخدام اسرائيل ذريعة لمحاولة الاستيلاء على القناة بالقوة [٥].

---

(١)ينظر :سعيد ابو الريش ،جمال عبد الناصر – اخر العرب ،مركز دراسات الوحدة العربية ،(بيروت،٢٠٠٥) ،ص١٢٤؛السيد،المصدر السابق،ص١٠٨.؛صافيناز كاظم ،الخديعة الناصرية ،شهادة مواطنة مصرية ،على سنوات عاشتها ،دار العلوم للنشر والتوزيع ،(القاهرة،٢٠٠٩)،ص١٤.؛سليم ،التحليل السياسي الناصري ،ص٣١٩.

(٢)بغدادي ،المصدر السابق،ص٣٢١.

(٣)محمد حسنين هيكل ،ملفات السويس – حرب الثلاثين سنة ،الاهرام للترجمة والنشر ،(القاهرة ،١٩٨٦)،ص٤٦٥.

(٤)لطيفة محمد سالم ،ازمة السويس ١٩٥٤-١٩٥٧ جذور – احداث – نتائج ،منشورات مكتبة مدبولي ،(القاهرة ،١٩٩٦)،ص١٥١.

(٥)انتوني ناتنج ،ناصر ،ترجمة: شاكر ابراهيم سعيد ،ط٢،مكتبة مدبولي ،(القاهرة،١٩٩٣)،ص١٨٦.

الا ان الذي حدث هو تحالف تلك الدول الثلاث وشنّها عدوانا ثلاثياً على مصر في اواخر تشرين الاول ١٩٥٦،وعكس ما كان يتوقع عبد الناصر ،والذي عوّل اخيرا على صمود الجبهة الداخلية وتأييد الشعب المصري له ،وعلى الموقف الدولي الذي اسهم بإخراجه من هذا المآزق ،وحوّل هزيمته العسكرية الى نصر سياسي .لقد اثبتت نتائج هذا القرار السياسي وظروف العدوان بشكل واضح تصدع القيادة السياسية في مصر ،وانتشرت في صفوف اعضاء مجلس قيادة الثورة ،رغبة ان يسلم عبد الناصر نفسه للسفارة البريطانية حقنا للدماء وحفاظا على الارواح ولحماية ممتلكات الدولة .وكان صلاح سالم يرى ان رفض الانذار البريطاني يعني الانتحار ،وان بريطانيا وفرنسا اعلنتا انهما لا تعاديان شعب مصر ،وانما معركتهما مع عبد الناصر، وعلى ذلك اقترح صلاح سالم على عبد الناصر أن يذهب الى السفارة البريطانية ويسلم نفسه انقاذاً للبلاد من أهوال التدخل البريطاني – الفرنسي ،وقد أغضب ذلك عبد الناصر ورد قائلاً ((انه لو كان الامر يتعلق بشخصي لفعلت ذلك فداءً لمصر ،ولكن الأمر اصبح أمر مصر ومستقبل مصر ولذلك فأننا رفضنا الانذار)) [١].

ولما كان عبد الناصر يعلم مقدما اعتراض عبد الحكيم عامر (القائد العام للقوات المسلحة المصرية) على فكرة التأميم فقد اخفى عنه الخبر ،وعندما علم عامر بالقرار صباح يوم ٢٦ تموز ١٩٥٦،قال لعبد الناصر انه كان ينبغي عليه ان يبلغه اولا قبل اتخاذه هذا القرار الاستراتيجي وكان ينبغي استشارته في ما اذا كانت القوات المسلحة المصرية قادرة على حماية هذا القرار[٢].لقد اتخذ عبد الناصر قراره في الوقت الذي لم تكن فيه الدولة مُعدّة للحرب ولا القوات المسلحة مستعدة لتامين القرار السياسي ،وبعد انتهاء العدوان اعترض عبد الناصر على اداء القوات المسلحة المصرية واصفا اياه بانه كان دون المستوى المطلوب ،وطالب بتغيير القيادات العسكرية ،الا ان تلك الادعاءات والمطالب رفضت من قبل عبد الحكيم عامر ،وكانت هذه الواقعة من اولى القضايا الخلافية بين عبد

(١)امين هويدي ،حروب عبد الناصر ،دار الطليعة ،(بيروت ،١٩٧٧)،ص٩٣.

(٢)السيد ،المصدر السابق،ص١١١؛عبد الله امام ،ناصر وعامر ،مؤسسة روز اليوسف ،(القاهرة،١٩٨٥)،ص٢٨.

الناصر وعامر والتي ستؤدي فيما بعد الى الصراع على السلطة بين القيادة السياسية والقيادة العسكرية[١].

ساهم انتصار القيادة العسكرية في موازين الحكم بعد كل فشل او هزيمة سببتها للنظام في زيادة هيمنتها واستقلالها عن الاطر العامة للدولة ،وبعد ازمة السويس عام ١٩٥٦،تم طرد بعض الضباط المسؤولين عن اخطاء القيادة العسكرية في الدفاع عن مدينة بور سعيد ،ولكن القيادات العليا للجيش سواء من القوات البرية او البحرية او الجوية استمرت تشغل مناصبها العليا على الرغم من اكتشاف عجزها الفني والتنظيمي [٢].كما دعمت القيادة العسكرية نفوذها في موازين الدولة المصرية في ذلك الوقت بتعيين صلاح نصر عام ١٩٥٧ مديرا للمخابرات المصرية العامة ،نقلا من منصبه السابق اذ كان نصر مديرا لمكتب عبد الحكيم عامر لشؤون التنظيم والادارة .وتحقق بذلك قدرا كبيرا من دعم السلطات الاستخبارية للمؤسسة العسكرية ،اذ ارتبط نفوذ قيادة الجيش بنفوذ جهاز المخابرات العامة ،بما لهذا الجهاز من دور فائق الاهمية في الوظيفة السياسية والامنية المندمجة[٣].

-قرارات التأميم يوليو/تموز ١٩٦١:

اصدرت الحكومة المصرية في المدة ١٩-٢٥ تموز ١٩٦١ مجموعة من القرارات التي شملت عدداً كبيراً من الشركات الصناعية والتجارية في مصر ،والمصارف وشركات

(١)مراد غالب، مذكرات مراد غالب – مع عبد الناصر والسادات ،سنوات الانتصار وايام المحن ،مركز الاهرام للترجمة والنشر ،(القاهرة،٢٠٠١)،ص٤٠.

(٢)طارق البشري ،الديموقراطية ونظام ٢٣ يوليو (١٩٥٢-١٩٧٠) مؤسسة الابحاث العربية ،(بيروت،١٩٨٧) ،ص١٧٨.

(٣)للتفاصيل عن طبيعة العلاقة بين المؤسسة العسكرية وجهاز المخابرات ينظر :ضياء الدين بيبرس ،الاسرار الشخصية لجمال عبد الناصر ،مكتبة مدبولي ،(القاهرة،١٩٧٧)، ص-ص ٣٩-٦٢.

التأمين وشركات النقل العام والمقاولات والكهرباء وقد اطلق على هذه القرارات فيما بعد تسمية القرارات الثورية الاشتراكية [١].وبما ان مصر قد دخلت منذ ٢٢ شباط ١٩٥٨ رسميا ضمن دولة الوحدة مع سوريا وتغير اسمها من جمهورية مصر الى الجمهورية العربية المتحدة ،لذا شملت قرارات التأميم بعض المؤسسات والشركات الصناعية والتجارية في سوريا دون دراسة مستفيضة لانعكاسات تلك القرارات سلباً على الواقع السوري [٢].

اذ كان الموقف في سوريا مختلفا تماماً عن مصر وكان السوريون هم انفسهم من يملكون الاغلبية العظمى من تلك الشركات بخلاف الوضع في مصر الذي يسيطر فيها الاجانب على ادارة الشركات ،ومن هنا كان وقع تلك القرارات قاسيا على فئة ليست بالقليلة من الشعب السوري من الذين زادت تلك القرارات من ضائقتهم الاقتصادية [٣]. وكان لتطبيق قرارات التأميم في سوريا دون تقدير للموقف هناك فضلاً عن استغلال البعض لأخطاء الحكم المصري في سوريا ،المتمثلة بحل الاحزاب السياسية كافة ودمجها في تنظيم الاتحاد القومي الذي بات يمثل الحزب الوحيد في البلاد ،و غياب الديموقراطية وسوء تصرفات بعض الضباط المصريين هناك ،اذ كان عبد الحكيم عامر يترك الامور لمساعديه الذين كانوا بدورهم يتخذون ما يرونه مناسباً من القرارات ،وقد ادى تصرف البعض منهم في سوريا الى المساس بكرامة وكبرياء قسم من الضباط السوريين ،وقد عرف عن عامر انه يسيء اختيار معاونيه وان مكتبه في دمشق قد اصبح على وتيرة مكتبه في القاهرة في التصرفات والافعال المشينة[٤].

ساهمت كل تلك الاخطاء في حدوث الانفصال السوري عن دولة الوحدة إثر انقلاب عسكري تم في دمشق فجر يوم ٢٨ ايلول ١٩٦١ ،وبما ان احد قادة الانقلاب هو عبد

---

(١)بيومي ،المصدر السابق ،ص–ص ١٤٦–١٤٧.

(٢)بدر الدين السباعي ،المرحلة الانتقالية في سوريا – عهد الوحدة ١٩٥٨–١٩٦١،دار ابن خلدون للنشر ،(بيروت،١٩٧٥)،ص٣٢٧.

(٣)مرعي ،المصدر السابق،ج٢،ص٤٢٥.

(٤)مجلة المجلة (لندن) ،العدد (٢٠٢)،كانون الاول ١٩٨٣،ص٤٣؛مجلة روز اليوسف ،(القاهرة) ،العدد (٢٥٠١)،ايار ١٩٦٧،ص٣٣.

الكريم النحلاوي (مدير مكتب عبد الحكيم عامر في دمشق) [١].،فان اللوم وقع في مصر على عبد الحكيم عامر ، اذ القى عبد الناصر مسؤولية الانفصال والفشل الذي حصل على عاتق عبد الحكيم عامر ،الامر الذي تجدد بسببه الصراع الخفي بين الاثنين على السلطة [٢].وأخذ عبد الناصر بتقليص صلاحيات عامر من خلال اصدار القرار الجمهوري رقم (٣٨٧٤) لسنة ١٩٦٢ القاضي بتشكيل مجلس الرئاسة ،على اساس ان يتولى هذا المجلس كقيادة جماعية الاشراف على جميع شؤون الحكم في مصر والسيطرة على جميع الاجهزة بما فيها القوات المسلحة ،وكان المفترض وفقا لهذا التنظيم الجديد ابعاد اعضاء مجلس قيادة الثورة القدامى عن الاعمال التنفيذية كافة ،وتعيين قائد محترف يتولى القيادة العامة للقوات المسلحة بدلا من عبد الحكيم عامر [٣].

الا ان فكرة انشاء مجلس الرئاسة سرعان ما ادت الى انقسام في القيادة المصرية والى صراع واضح على السلطة بين عبد الناصر الذي كان يؤيده ستة من اعضاء مجلس قيادة الثورة وهم :زكريا محي الدين وحسين الشافعي وعبد اللطيف بغدادي وانور السادات وكمال الدين حسين وحسن ابراهيم ،وبين عامر وانصاره الذين كانوا على ثقة من ان انشاء مجلس الرئاسة يراد به ابعاد عامر عن القوات المسلحة .الا ان عامر تحدى ارادة عبد الناصر وسلطات مجلس الرئاسة ،واصر على بقائه في قيادة القوات المسلحة المصرية بجميع سلطاته واختصاصاته مما ادى الى ازمة سياسية حدثت على اثر تقديم عامر لاستقالته في ١ كانون الاول ١٩٦٢،ثم سافر غاضباً الى مدينة مرسي مطروح ،وكانت تلك الاستقالة مذيلة بجملة تلفت النظر وهي ((ارجو ان لا يبدر من احد منا ما قد يندم عليه مستقبلا)) ،واضطر عبد الناصر الى استرضاء عامر خشية تمرد القوات ضده وانقلابها عليه ،وعدل المشير عامر عن استقالته استجابة لرجاء والحاح عبد الناصر ،لكنه عاد اكثر قوة واوسع

(١)طه الفرنواني ،الصراع العربي الاسرائيلي في ضمير دبلوماسي مصري ،دار المستقبل العربي ،(القاهرة،١٩٩٤) ،ص٥١.

(٢)محمد فوزي ،حرب الثلاث سنوات ١٩٦٧/١٩٧٠،مذكرات الفريق اول محمد فوزي (وزير الحربية الاسبق) ،ط٣،دار المستقبل العربي ،(بيروت،١٩٨٣)،ص٢١.

(٣)عاطف عبد الغني ،الانقلاب على ثورة يوليو ،دار اطلس،(القاهرة،٢٠٠٢)،ص-ص ١٩٥-١٩٦؛فوزي،المصدر السابق،ص٣٢.

نفوذاً من قبل وهذا ما كان له اثر في ازدياد ثقة المجموعة الملتفة حوله في قوتهم ،وفي استفحال نفوذهم وسطوتهم لا في داخل القوات المسلحة فقط بل في جميع هيئات ومرافق الدولة حتى اصبحوا يشكلون اخطر مركز قوة في تلك الحقبة [١].

ثالثا – قرار التدخل المصري لمساندة الثورة اليمنية في ايلول ١٩٦٢:-

عندما قامت الثورة اليمنية في ٢٦ ايلول ١٩٦٢ ضد النظام الملكي واعلن مجلس قيادة الثورة اليمنية برئاسة عبد الله السلال في ٢٧ ايلول ١٩٦٢قيام الجمهورية اليمنية والغاء الملكية[٢]. قام النظام الملكي اليمني بقيادة حركة مقاومة مضادة للثورة بمساندة بعض القبائل التي كانت تلقى دعما من المملكة العربية السعودية وبريطانيا ،عندها ناشدت قيادة الثورة اليمنية الحكومة المصرية بان تمد لها يد العون والمساندة فاستجابت القيادة المصرية لتلك المناشدة[٣].فاصبح من الضروري ارسال وحدات عسكرية متكاملة لوضع نهاية سريعة لمقاومة القبائل المؤيدة للملكية[٤]..ومنذ منتصف تشرين الثاني ١٩٦٢كان في اليمن ما

(١)جمال حماد، الحكومة الخفية في عهد عبد الناصر واسرار مصرع المشير عامر ،الشركة المتحدة للطباعة و النشر والتوزيع ،ط٥،(القاهرة،٢٠٠٨)،ص١٣.

(٢)للتفاصيل ينظر: فتحي الديب عبد الناصر وحركة التحرر اليمني ،دار المستقبل العربي ،(القاهرة،١٩٩٠) ،ص–ص ٧٥–٨٧.؛ احمد الرحومي واخرون ،اسرار ووثائق الثورة اليمنية ،دار العودة،(بيروت،١٩٧٨)،ص١٦٣ وما بعدها.

(٣)كانت العلاقة بين الجمهورية العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية تشهد مرحلة من التوتر والصراع على الزعامة في المنطقة ،لاسيما بعد اكتشاف الدور السعودي في ما عرف بـ (مؤامرة الانفصال السوري عن مصر) ،وقد وصفت تلك الفترة بانها فترة (الحرب العربية الباردة) بين الانظمة المحافظة بزعامة المملكة العربية السعودية ،والانظمة الثورية بزعامة مصر ،للتفاصيل ينظر : Malcolm Kerr, the Arab cold war :Nasser and his rivals 1958–1964,oxford university press .(London,1985),p–p.123–125

(٤)محمد حافظ اسماعيل ،امن مصر القومي في عصر التحديات ،مركز الاهرام للترجمة والنشر ،(القاهرة ،١٩٨٧) ،ص٩٥.

يقارب (٨٠٠٠) مقاتل مصري [١]. وقد تزايد هذا العدد ليصبح في عام ١٩٦٣ قرابة الـ (٣٠،٠٠٠) مقاتل .وفي عام ١٩٦٤وصل الى ما يقرب من (٧٠،٠٠٠) مقاتل مصري [٢].

وعلى الرغم من معرفة عبد الناصر بعدم جاهزية الاوضاع في اليمن للثورة الا انه اصر على التدخل وتقديم المساعدة[٣]. وبينما يرى سامي شرف (وزير الدولة لشؤون رئاسة الجمهورية الاسبق) ان قرار التدخل في اليمن لم يكن قرارا انفعالياً او انه جاء ردة فعل على حادثة الانفصال السوري عن دولة الوحدة سعى عن طريقها عبد الناصر الى استعادة التوازن لصالح التيار القومي او محاولة للانتقام من خصوم دولة الوحدة ،بل كان قرارا نابعا من منطلق اخلاقي ومبدئي التزمت به ثورة ١٩٥٢[٤]. تشير احدى الدراسات الاكاديمية المصرية الى عدم اجراء أي مناقشات لقرار ارسال القوات المصرية الى اليمن ،وانما كان هناك فقط حديث عن محاذير التورط المصري في حرب اليمن ،وخلاصة القول ان مجلس الرئاسة لم يكن له دور وان المحيطين بعبد الناصر لم يبادروا بتقديم اقتراحاتهم والدفاع عنها ،اما مجلس الوزراء فكان يسمى في ذلك الوقت المجلس التنفيذي ،ولم يكن يمثل قيدا على عبد الناصر في مجال السياسة الخارجية ،وحتى المؤسسة العسكرية كانت المسألة بالنسبة لها ليست اكثر من اوامر صادرة ويجب تنفيذها ،وكان عبد الناصر لا يشرك الوزراء في صنع القرار وانما يحيطهم علما به قبل اعلانه للشعب مباشرة[٥].

([1])Robert Mcnamara, Britain ,Nasser and balance of power in the Middle east 1952-1967,frank cases published (London,2005),p.176..

(٢)فوزي ،المصدر السابق،ص٢٤؛الدار العربية للوثائق (د.ع.و)،ملف العالم العربي، مصر – شؤون عسكرية – القوات المسلحة/الدور العسكري ،م-٥/١٥٠١.

(٣)ينظر :حديث عبد الناصر مع جيفارا عن ثورة اليمن في كتاب :محمد حسنين هيكل ،عبد الناصر والعالم ،دار النهار للنشر ،(بيروت،١٩٧٢)،ص٤٧٠.

(٤)سامي شرف، سنوات وايام مع جمال عبد الناصر –شهادة سامي شرف ،الكتاب الثاني ،مكتبة مدبولي ،(القاهرة،٢٠٠٦)،ص٦٢١.

(٥)جمال علي زهران ،من يحكم مصر –دراسة في صنع القرار السياسي في مصر والعالم الثالث ،مطابع الطوبجي التجارية،(القاهرة،١٩٩٣)،ص٥١.

انعكس قرار التدخل المصري في اليمن سلباً على واقع الامن القومي المصري ،وادى الى تواجد القوة المصرية الضاربة في اليمن ،والتي بات من الصعب بعد تشابك الاحداث نقلها الى مصر ،وفي حالة نقلها فهي بحاجة الى عام كامل على اقل تقدير من التدريب على مواجهة القوات الاسرائيلية ،والتي كانت تتحين الفرص وتبحث عن ذرائع المواجهة مع القوات المصرية في تلك الظروف الشاغلة لها ،في حين ان القيادة المصرية لم تكن تتصور قرب نشوب حرب مع اسرائيل ،وكان ذلك في نهاية اهتمامات السلطة السياسية المصرية(١).

وبدا واضحا في تلك الحقبة ان اجهزة المخابرات المصرية قد اتجهت الى مسألة الامن الداخلي وابتعدت عن مهامها في متابعة العدو التقليدي ،ولم تقدم للقيادة المصرية أي تقارير حول النشاط العسكري الاسرائيلي الموجه ضد مصر في الضفة الشرقية ،او عن مدى تأثير حرب اليمن على الموقف الاستراتيجي والعسكري المصري ،حتى بات هناك تصور واضح لدى القيادة المصرية بان المعركة مع اسرائيل مؤجلة في الحسابات المصرية لوجود القوات المسلحة في اليمن(٢).

كان القائد العام للقوات المسلحة المصرية يحارب في اليمن تاركا جبهته الرئيسة في سيناء دون إهتمام ،مما ادى الى تدهور نظرية الامن القومي المصري للدفاع عن الحدود ،وقد زاد من هذا التدهور تعيين شمس بدران وزيراً للحربية في خريف ١٩٦٦،بعد ان كان يعمل مديرا لمكتب عبد الحكيم عامر ،وبذلك اصبح له دور بارز في اتخاذ القرارات داخل القوات المسلحة ،وهو لا يملك من مقومات الادارة الاستراتيجية لها سوى الولاء ،وجاء تعيينه في هذا المنصب وفقا لنظرية تفضيل أهل الثقة على أهل الكفاءة(٣).

---

(١)وجيه ابو ذكرى، مذبحة الابرياء في ٥ يونية ،ط٣،المكتب المصري الحديث ،(القاهرة،١٩٨٨)،ص٦.

(٢)حسنين كروم ،صلاح نصر – الاسطورة والمأساة،ط٢،مكتبة مدبولي ،(القاهرة ،١٩٩٦)،ص٧٩. عبر عن تلك المسألة احد المصادر الغربية تعبيرا ساخراً قائلاً ((ان ناصر عندما ساهم في حرب اليمن كان قد وضع مسألة الصراع العربي – الاسرائيلي في الثلاجة)) ينظر:

Laura M .James ,Nasser at war –Arab images of the enemy ,Palgrave Macmillan ,(new york,2006),p.54.

(٣)صلاح الدين الحديدي ،شاهد على حرب ٦٧،دار الشروق،(القاهرة، د.ت)،ص–ص ٣٥–٣٧.

ومنذ ذلك الوقت الى حزيران ١٩٦٧ انتقلت السلطة الحقيقية في البلاد الى يد المجموعة العسكرية بقيادة عامر ومساعده شمس بدران بالتعاون الوثيق مع المخابرات المصرية العامة ،وتأكدت سلطة تلك المجموعة عندما دفعت عبد الناصر الى إصدار قانون الأحكام العسكرية عام ١٩٦٦ وقد أعطى ذلك القانون القضاء العسكري إختصاصات واسعة ،مما زاد من نفوذ المؤسسة العسكرية الى درجة الحد من سلطات عبد الناصر في إتخاذ القرار الداخلي[١].

وربما أجل عبد الناصر مسالة المواجهة مع المجموعة العسكرية خشية أن تؤدي تلك المواجهة إلى إزاحة عامر من قبل تلك المجموعة وإحتلالهم لمحله في سلطاته ،أو قد يكون السبب في تأجيل المواجهة ناتجا عن انضمام قيادة المخابرات المصرية العامة لعامر وانحيازها له متمثلة بشخص صلاح نصر الذي كان عامر يجتمع به بشكل يومي ،وكان عبد الناصر ينتظر ظروفاً أكثر ملائمة للإطاحة بمراكز القوى التي احاطت بعامر ،وقد واتته الفرصة للإطاحة بهم بعد الهزيمة العسكرية عام ١٩٦٧[٢].

-قرار سحب قوات الطوارئ الدولية من سيناء في ١٦ أيار ١٩٦٧ واغلاق خليج العقبة في ٢٢ ايار ١٩٦٧:-

شهدت بداية شهر ايار ١٩٦٧ تزايدا في التهديدات الاسرائيلية على المستويات كافة وكانت جميعها موجهة إلى سوريا ،إذ هدد رئيس الاركان الاسرائيلية العامة في ٤ أيار ١٩٦٧ باحتلال دمشق. [٣].وتلقت القيادة المصرية في حينها معلومات سورية – سوفيتية

(١)سليم، التحليل السياسي الناصري،ص٣١١.

(٢)البشري ،المصدر السابق،ص١٧٩،اعترف عبد الناصر فيما بعد بعجزه عن اتخاذ قرار المواجهة مع مراكز القوى العسكرية مبررا ذلك بان نتائج المواجهة لم تكن مضمونة ينظر :عبد المجيد فريد، من محاضر اجتماعات عبد الناصر العربية والدولية ،ط٢،مؤسسة الابحاث العربية ،(بيروت،١٩٨٥)،ص١٥١.

(٣)صحيفة الاهرام (القاهرة) ،العدد ٢٩٣٦٥، ٥ ايار١٩٦٧.

عن وجود حشود اسرائيلية على الحدود السورية [١]. وعلى الرغم من إن تلك المعلومات لم تكن مؤكدة ،إذ تلقى عبد الناصر معلومات اخرى تنفي وجود تلك الحشود ،الا إن ناصر كان قبل اتخاذه لاي قرار امام بديلين :الاول :هو أن يترك اسرائيل تنفذ تهديداتها للنظام السوري الحليف ،والثاني :هو القيام بعمل محدود من شأنه تخفيف الضغط الاسرائيلي على سوريا واسكات الانتقادات العربية المتكررة .وأخيراً قرر عبد الناصر إتخاذ خطوة رادعة محدودة .وفي ١٦ أيار ١٩٦٧ طلبت القيادة المصرية سحب قوات الطوارئ [٢].،التابعة للأمم المتحدة من منطقة الحدود المصرية – الاسرائيلية ،وكان واضحا بان الهدف من ذلك القرار هو ردع اسرائيل ومنعها من الهجوم على سوريا مع مراعاة عدم تصعيد الازمة [٣].

فهل كان عبد الناصر على حد تعبير المؤرخ والسياسي البريطاني انتوني ناتنج لايزال يعيش المناخ النفسي الذي تحكم في قراره عام ١٩٥٦،مقتنعا بان اسرائيل لن تكون على استعداد لدخول الحرب وحدها على جبهتين ،وكان يعتقد انه ما لم يستطع الاسرائيليون الاعتماد على اشراك الغرب في القتال ولو بتوفير غطاء جوي على الاقل مثلما فعلت بريطانيا في حرب السويس ،فسوف يتمكن من احباط خططهم بإظهار ان مصر ستقاتلهم في حالة الاعتداء على سوريا ،وفي حال ما إذا قررت الدول الغربية من ناحية اخرى القيام بتحرك عسكري فعال الى جانب اسرائيل فقد عول عبد الناصر على دور الاتحاد السوفيتي الذي لا يمكن ان يتوانى في الرد[٤]. ام ان القرار كان قرارا عاطفيا اراد عبد الناصر من اتخاذه تخفيف حدة الانتقادات العربية الموجهة اليه . يقول الفريق اول محمد فوزي(وزير

([1])Anatoly Dobrynin ,in confidence,(London,1993),p.68.

(٢)جاءت قوات الطوارئ الدولية بعد انتهاء حرب السويس ١٩٥٦،اذ اشترطت اسرائيل لانسحابها من سيناء موافقة مصر على وجود ادارة محايدة في قطاع غزة ،وحرية الملاحة في خليج العقبة مع وجود قوات طوارئ دولية تحمي مرور السفن ،ولمنع مصر من اغلاق خليج العقبة مرة اخرى ،ينظر :الدار العربية للوثائق،(د.ع.و) ،ملف العالم العربي ،مصر –قوات الامم المتحدة ،م-١/١١١١.

(٣)للتفاصيل حول تطورات عام ١٩٦٧ ينظر ،يوسف محمد عيدان الجبوري ،العلاقات المصرية-السوفيتية ١٩٦٧-١٩٧٣،دراسة تاريخية ،اطروحة دكتوراه ،جامعة الموصل ،(الموصل،٢٠١١)،ص – ص ٢٣-٣٠.

(٤)ناتنج ،المصدر السابق،ص٤٤٨.

الحربية) عن قرار سحب قوات الطوارئ الدولية ((كان مجرد قرار عاطفي واعلامي اكثر منه سياسيا وعسكريا ،بل كان رد فعل سحب قوات الطوارئ مزعجا للقوات المسلحة)) [١].

بينما يصف الفريق كمال حسن علي (قائد اللواء المصري الثاني المدرع آنذاك) قرار عبد الناصر قائلا : ((انه فعلا منتهى التحدي ،ولكن عبد الناصر ولاشك يستند تماما الى معلومات مؤكدة بان اسرائيل لن تقوم بضربة ،وانه يعتمد على قوة عظمى تدافع عنه فلسنا في اوضاع تسمح لنا بدخول المعركة)) [٢].

وقد اتخذت القيادة المصرية في ٢٢ أيار ١٩٦٧ قرارا جديدا بأغلاق خليج العقبة امام السفن الاسرائيلية والسفن التي تحمل بضائع استراتيجية لإسرائيل، على الرغم من مخاطر النتائج المترتبة على ذلك القرار الذي سيؤدي حتما الى مواجهة عسكرية مع اسرائيل ،وربما تكون القيادة المصرية قد استندت على تقرير المخابرات الحربية المصرية ،التي افادت معلوماته بان اسرائيل لن تجرؤ على الهجوم في حالة اغلاق خليج العقبة [٣].

وبذلك نجحت إسرائيل في إستدراج القيادة المصرية الى الحرب المرتقبة التي اعدت لها عدتها على العكس من مصر التي اضعفت قواتها في صراعات اقليمية ،وكانت قراراتها عاطفية واعلامية .وكان من اهم نتائج قرارات ايار ١٩٦٧ وقوع العدوان الاسرائيلي في ٥ حزيران ١٩٦٧ وما ترتب عليه من نتائج سياسية وعسكرية ونفسية شديدة الخطورة ،كما تفاقم الصراع السياسي على السلطة في مصر بين القيادة السياسية والقيادة العسكرية اذ حاول كل طرف ان يلقي بمسؤولية الهزيمة على الاخر.

-الصراع السياسي على السلطة عقب حرب حزيران ١٩٦٧:-

بعد أن شنت اسرائيل حرباً خاطفة على مصر في ٥ حزيران ١٩٦٧،إتضحت اثار الهزيمة العسكرية المصرية التي جاءت نتيجة لجملة من القرارات الغير مدروسة ابتدأت

(١)فوزي ،المصدر السابق ،ص٧٧.

(٢)كمال حسن علي ،محاربون ومفاوضون ،مركز الاهرام للترجمة والنشر ،(القاهرة،١٩٨٦)،ص٤٠.

(٣)سليم ،التحليل السياسي الناصري ،المصدر السابق،ص ٣٤٥.

بقرار المساهمة المصرية في حرب اليمن وتشتيت جهود القوات المسلحة المصرية مرورا بقرار سحب قوات الطوارئ واغلاق خليج العقبة وانتهاءاً بقرار الانسحاب من سيناء الذي يتحمل مسؤوليته عبد الحكيم عامر وهو قرار خاطئ وغير مدروس صدر في اليوم الثاني للقيام الحرب وادى الى نتائج مأساوية حلت بالقوات المسلحة المصرية التي فقدت ما يقرب من ٩٠% من معداتها. (١).

زادت حدة الصراع بين القيادتين السياسية والعسكرية ،وكانت القيادة العسكرية متمثلة بعامر والضباط المؤيدين له تسعى الى ما يضمن مصالحها ،الا انها غلّفت نواياها باطار الديموقراطية فطالبت عبد الناصر بالإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين، واقامة حزب معارض للحكومة ،واقامة حياة ديموقراطية يعبر فيها الشعب عن رأيه ويشارك الجميع في حل الموقف السياسي والعسكري الحرج التي تمر به البلاد ،واطلاق حرية الصحافة فضلا عن حل الاتحاد الاشتراكي العربي الذي كان يمثل التنظيم السياسي الوحيد في البلاد وانتخاب مجلس نيابي جديد (٢).وبعد ان تكتل اعوان عامر ومؤيدوه حوله واخذوا يكثفون اجتماعاتهم في بيته وجهت اليهم تهمة تدبير مؤامرة لقلب نظام الحكم في مصر لصالح عبد الحكيم عامر .وفي ٢٥ اب ١٩٦٧ وجه عبد الناصر دعوة لعبد الحكيم عامر لحضور اجتماع في منزله بمنشية البكري ،وعند وصول عامر تم تجريد حمايته من اسلحتهم ،وحين دخوله منزل عبد الناصر تمت مواجهته بتفاصيل المقابلات والمناقشات التي كانت تجري بينه وبين شمس بدران ومجموعته وبحقائق المؤامرة التي كانوا بصدد

(١)كان يفترض ان يتم سحب القوات المصرية على شكل مراحل تستغرق ثلاثة ايام على اقل تقدير حسب رأي الخبراء العسكريون ،لكن عامر اصدر اوامره بسحب القوات المصرية بشكل كامل خلال ٢٤ ساعة مما ادى الى تجمعها في اماكن مفتوحة ،وبذلك اصبحت اهدافا واضحة للطيران الاسرائيلي ،ينظر :فوزي ،المصدر السابق،ص١٥٢.؛عبد العظيم رمضان ،تحطيم الاله –قصة حرب يونيو ١٩٦٧،ط٢،منشورات مكتبة مدبولي ،(القاهرة،١٩٨٨)،ص–ص ١١٧–١٢٨.

(٢)عمر ابو نصر، اسرار المؤامرة ،مكتب عمر ابو نصر للتأليف والترجمة والنشر،(بيروت ،د.ت)،ص٦٤.

تنفيذها والاستيلاء عن طريقها على الحكم ،وتخلل النقاش مع عامر طلبا من عبد الناصر بان يترك عامر القوات المسلحة ،وتم ابلاغه بانه رهن الاقامة الجبرية [١].

أبدى عامر إنفعاله من تلك الاسئلة التي كانت أشبه بالمحاكمة معبراً عن رفضه لترك القوات المسلحة المصرية ،وعلى أثرها قام عامر بمحاولة إنتحار عن طريق تناوله مادة سامة ،وعلى الفور استدعي الدكتور الصاوي حبيب (الطبيب الخاص بجمال عبد الناصر) وقام بإجراء الاسعافات اللازمة لإنقاذ حياة عامر[٢].

وفي صباح اليوم التالي ٢٦ اب ١٩٦٧ توجه عامر برفقة كل من زكريا محي الدين وحسين الشافعي الى منزل عامر الواقع في منطقة الجيزة ،الذي كان قد تم إفراغه من القوات المسلحة الموالية لعامر ووضعه تحت حراسة من قوات الجيش اذ حددت فيه اقامته دون السماح له بالخروج ودون السماح بالدخول والخروج لغير أفراد اسرته ،الا ان عامر لم يتوقف عن الاتصال بأعوانه بمساعدة افراد اسرته ،وهذا ما دفع عبد الناصر الى تحديد اقامته منفردا في مكان منعزل في منتصف ايلول ١٩٦٧،وحين تم ابلاغ عامر بقرار تحديد اقامته في منزل اخر سارع الى تناول مادة سامة توفي على اثرها [٣].

وبذلك ادت حرب حزيران ١٩٦٧ الى الاطاحة بهيمنة مراكز القوى العسكرية التي سيطرت على الجيش والادارة في مصر ،وأدت دوراً كبيراً في صنع القرار السياسي المصري حتى اعتبرت نهايتها تحرراً لعبد الناصر من قوة مضادة كانت أقوى وأخطر بكثير من كل التصورات[٤].

-ازمة الديموقراطية في احداث مايو/ايار ١٩٧١ وانفراد السادات بالسلطة:-

(١)منتصر مظهر، عبد الناصر ،الملف السري ،مكتبة النافذة ،(القاهرة،٢٠٠٣)،ص٨٥.

(٢)الصاوي حبيب ،مذكرات طبيب عبد الناصر ،الهيئة المصرية العامة للكتاب،(القاهرة،٢٠٠٧)،ص- ص ٧٧-٧٨.

(٣)منصور فايز، رحلتي مع عبد الناصر ،دار الملتقى للطباعة والنشر،(بيروت،١٩٩١)،ص- ص٧٢- ٧٣.

(٤)روبرت ستيفن واخرون ،حوار حول عبد الناصر، دار الافاق الجديدة،(بيروت،١٩٨٢)،ص٧٥.

بعد وفاة عبد الناصر في ٢٨ ايلول ١٩٧٠ اثر نوبة قلبية تم انتخاب انور السادات رئيسا لمصر في ١٥ تشرين الاول ١٩٧٠ ،حيث حصل على نسبة ٩٠،٤ % من اصوات الذين اشتركوا في الاقتراع على رئاسته(١).

لقد وافقت اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي العربي على ترشيح السادات لرئاسة الجمهورية مقابل شروط عدة لها علاقة بأسلوب الحكم الديموقراطي جاء في مقدمتها ان لا يكون هناك حكم فردي على نحو ما كان في عهد عبد الناصر وأن يقوم أعضاء اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي العربي بدراسة القضايا المهمة كافة ،ويتخذون القرار بأغلبية الاصوات ،وان يصوت مجلس الامة على تلك القضايا كافة ،وان لايقوم رئيس الجمهورية بمهام رئيس الوزراء ،واخيراً أن يقوم الوزراء باتخاذ القرارات في دوائر اختصاصاتهم ،وقد وافق السادات على تلك الشروط ،واعتبرت موافقته التزاما منه بمبدأ القيادة الجماعية (٢). إلا إن السادات لم يتمسك بتلك الشروط ،واعتبر مبدأ القيادة الجماعية تدخلاً غير مبرر في صلاحياته ،واتهم خصومه بمحاولة فرض وصاية عليه ،وان اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي العربي التي اتفق على ان تجتمع مرة كل شهر ،لم تعقد أي اجتماع في غضون ما يقرب من ستة اشهر ،وكانت كل الظواهر توكد على ان السادات لم يكن يخطر احدا من معاونيه ومستشاريه سواء من أعضاء اللجنة التنفيذية العليا او اعضاء الحكومة او حتى مكتب الرئاسة علماً بما ينوي فعله أو يعتزم إصداره من قرارات(٣).

وقد يكون ذلك راجعاً الى الميول الاستبدادية التي رافقت نشأة السادات وتكوينه الفكري ،اذ يشير احد المصادر الى ان السادات كان في بواكير حياته السياسية متأثرا بشكل كبير بالزعيم الالماني ادولف هتلر وبالأنظمة الاستبدادية العالمية ،وكان يعتقد ان تلك الانظمة هي الاقدر على تحقيق التغييرات الاجتماعية والاقتصادية في مصر(٤).

---

(١)الجبوري ،التطورات السياسية الداخلية ...،المصدر السابق،ص٢٨.

(٢)كيرك .جي. بيتي ،مصر في عهد السادات ،ترجمة :عادل خليفة ،الهيئة العامة للاستعلامات ،،سلسلة كتب مترجمة ،(القاهرة،٢٠٠٣)،ص٦٨.

(٣)سليمان مظهر ،قصة الصراع بين السادات ورجال عبد الناصر ،مكتبة مدبولي ،(القاهرة،١٩٩٧)،ص٤٨.

(٤)بيتي ،المصدر السابق ،ص–ص ٥٨–٥٩.

واخذ السادات يفاجئ قيادات الاتحاد الاشتراكي العربي بقراراته الانفرادية[١]. وكان اول تلك القرارات الانفرادية التي اتخذها السادات وادت الى انزعاج قيادة الاتحاد الاشتراكي هو قرار الاعلان عن مبادرة للسلام في ٤ شباط ١٩٧١ ،والذي عرض فيها على القيادة الاسرائيلية فكرة الانسحاب من الضفة الشرقية لقناة السويس مقابل اعادة فتح القناة للملاحة الدولية[٢].

. وأعترف السادات بانه لم يستشر أحداً في إتخاذ هذا القرار سوى محمود فوزي (رئيس الوزراء)،لا باعتباره رئيسا للوزراء ولكن باعتباره خبيرا دبلوماسياً يمكن الاعتماد على تقديره للأمور[٣]. وقد نوقش السادات في طريقة اتخاذه للقرار ،والاسلوب الخاطئ الذي اتبعه في إعلان مبادرته متخطياً الاتفاق بالرجوع للقيادة الجماعية قبل إعلان القرارات المهمة ،فاعتذر السادات امام الجميع ،وتعهد بان لا يقدم مستقبلا على اتخاذ ايه خطوة سياسية الا بعد مناقشتها في اللجنة المركزية قبل اعلانها ،كما انه ابدى استعداده للتراجع عن مبادرته السلمية[٤].

وكانت الخطوة التالية التي اصر السادات على اتخاذها دون الرجوع الى اعضاء اللجنة المركزية ،والأخذ بمشورتهم وفقاً لمبدأ القيادة الجماعية قد تمثلت بتوقيع السادات وثيقة أعلان اتحاد الجمهوريات العربية مع سوريا وليبيا في ١٧ نيسان ١٩٧١ ،وقد تمت معارضة هذا الاتفاق من قبل اعضاء اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي[٥]. الذين انتقدوا اسلوبه في اتخاذ هذا القرار وتجاهله لمناقشة تلك المسألة في مؤسسات الدولة ،كما رأت اللجنة ان هناك أخطاء كثيرة في بيان الاتفاق ذاته ،عندما قرر السادات دعوة الشعب

---

(١)ابراهيم سطوحي ،نهاية حكم العسكر ،دار الشباب ،(القاهرة ،١٩٩٣)،ص٨٩.

(2)El-sadat,op.cit,p.263.

(٣)انيس منصور ،من اوراق السادات،ط٤،دار المعارف،(القاهرة،٢٠١٠)،ص١٢٦.

(٤)عبد الهادي ناصف ،شاهد عصر ،مصر من الثورة الى الثورة المضادة ،دار الوحدة للطباعة والنشر ،(بيروت،١٩٨٦)،ص٧٤.؛ضياء الدين داود ،ما بعد عبد الناصر ايام والسادات، دار الموقف العربي ،(القاهرة،١٩٨٦)،صص٦٥.

(5) Derk Hopwood ,Egypt ,politics and society 1945-1990,oxford,(new york,1993),p.105..

المصري للتصويت مباشرة على مشروع قرار اتحاد الجمهوريات العربية [١]. وإزاء رفض ومعارضة اعضاء اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي العربي لقرارات السادات ومحاولتهم تأليب الشارع المصري عليه وتحشيده ضده ،قرر أن يقوم بتصفية خصومة الذين وصفهم في خطابه الذي القاه بمناسبة عيد العمال في ايار ١٩٧١ بمراكز القوى [٢]. مستنداً في صراعه على السلطة معهم على تأييد القوات المسلحة المصرية له، ووقوفها مع الشرعية كونه رئيساً منتخبا لجمهورية مصر [٣].

كما راهن السادات على وقوف الشعب المصري معه مستنداً على ان خصومه كانوا قد اكتسبوا كراهية قطاعات عريضة من الجماهير نتيجة ارتباط أسمائهم بأعمال قمعية ضد الشعب في حقبة حكم عبد الناصر لاسيما على صبري (رئيس الوزراء الاسبق ووزير الدولة للدفاع الجوي) ،الذي كان السادات يصفه بالانتهازي الذي استغل نفوذه في العهد السابق لتزوير الانتخابات ،والحصول على الامتيازات والمناصب ،وكذلك شعراوي جمعة (وزير الداخلية) الذي تجاوز الديموقراطية في قمعه تظاهرات الطلبة والعمال عام ١٩٦٨،اما سامي شرف (وزير الدولة لشؤون رئاسة الجمهورية) فقد ارتبط بشخصيات ناشطة في مجال جمع المعلومات الاستخبارية ،التي كانت تستخدم غالبا في اغراض قمعية [٤].لذا قرر السادات إقالة علي صبري في ٢ أيار ١٩٧١،كما اقال في ١٣ أيار شعراوي جمعة بتهمة التآمر على رئيس الدولة .ادت اجراءات السادات تلك الى أن يقوم باقي الوزراء المعارضون لسياسته بتقديم استقالة جماعية في محاولة منهم لخلق أزمة دستورية الا ان السادات قبل استقالتهم ،وأمر قوات الحرس الجمهوري بإلقاء القبض عليهم ومحاكمتهم بعد أن ثبتت عليهم تهمة التآمر على رئيس الدولة ،والانقلاب على الشرعية

(١)دينو فرسكو باليدي ،السادات يتحدى، مصر الجديدة في قلب العالم العربي ،الهيئة العامة للاستعلامات ،سلسلة كتب مترجمة ،العدد(٧٢٠) ،القاهرة ،د.ت)،ص٤١.؛ Jon water bury ,Egypt (burdens of the past),united state of amerce ,American universities field .staff,1978,p.238.

(٢)نهى نافع ،الممارسة الديموقراطية في عهد الرئيس السادات،(القاهرة،١٩٩٥)،ص٦٦.

(٣)محمد حسنين هيكل، خريف الغضب ،مركز الاهرام للترجمة والنشر،(القاهرة،١٩٨٨)،ص٩٩.

(٤)بيتي ،المصدر السابق ،ص٦٥.

منهيا بذلك دورهم السياسي ،وقد عرفت تلك الأحداث بأحداث ١٥ مايو ،بينما أطلق عليها السادات تسمية (ثورة التصحيح) [١].

لينفرد السادات بعدها باتخاذ القرار السياسي المصري دون معارضة بعد ان تخلص من المعارضة الداخلية ،متجها بالسياسة المصرية اتجاها مختلفاً عن ما كانت عليه في الحقبة الناصرية ،اذ تقرب السادات وفقا لهذا الاتجاه الجديد من الولايات المتحدة الامريكية ،وابتعد تدريجيا عن الاتحاد السوفيتي ،وكانت تلك اولى الخطوات بالاتجاه نحو الصلح مع اسرائيل.

الخاتمة :

كانت أزمة الديموقراطية سمة واضحة من سمات النظام الملكي المصري ،وقد دفع سوء الأوضاع العامة بشرائح واسعة من المجتمع المصري نحو التغيير ،املا في الوصول بأوضاع البلاد العامة الى واقع افضل.

وبما ان الجيش يمثل الشريحة الاكثر قدرة على التغيير كونه يمتلك الاداة الفاعلة في ذلك التغيير (قوة السلاح) ،نجح مجموعة من ضباط الجيش المصري الذين أطلقوا على انفسهم تسمية الضباط الاحرار بالانقلاب على النظام الملكي في تموز ١٩٥٢.وقد نجح الانقلاب – الثورة فيما بعد – بالاستيلاء على السلطة والاطاحة بالنظام الملكي وإعلان الجمهورية ،إلا ان النظام العسكري الجديد سرعان ما أنقسم افراده حول مسالة تطبيق النظام الديموقراطي ،وشهدت البلاد في اذار ١٩٥٤صراعا سياسياً على السلطة باسم الدفاع عن الديموقراطية ،نتج عنه انفراد جمال عبد الناصر بالسلطة ،ومن ثم إتباعه نظاماً أقرب ما يكون الى الأنظمة الشمولية ،وإعتماد نظام الحزب الواحد والانفراد بالقرار السياسي ،والتضييق على المعارضة الداخلية ،وكان لكل ذلك نتائج سلبية واخطاء سياسية

(١)للتفاصيل ينظر :الجبوري ،التطورات السياسية الداخلية ،المصدر السابق ،ص-ص ٤٢-٤٥؛ موسى صبري ،وثائق ١٥ مايو ،ط٤ ،موسسة اخبار اليوم ،(القاهرة،١٩٧٧)،ص٥١.

وعسكرية ادت بالنتيجة الى انقسام في السلطة المصرية .إذ ساهم غياب الديموقراطية وإنفراد جمال عبد الناصر في صنع القرار السياسي في مصر الى إدخال البلاد في ازمات سياسية وعسكرية وجر القوات المسلحة المصرية الى حروب لم تكن مستعدة لها ،والى ظهور ما عرف بمراكز القوى سواء في الجانب السياسي او العسكري.

واحتدم الصراع بين القيادة السياسية بزعامة جمال عبد الناصر والقيادة العسكرية يتزعمها عبد الحكيم عامر ،وأعتمد عامر في صراعه على السلطة على تأييد المؤسسة العسكرية وجهاز المخابرات العامة له ،ووجد عبد الناصر في عام ١٩٦٢ان المواجهة مع عامر واعوانه ستؤدي الى نتائج غير مضمونة ،قد تؤدي الى انهيار النظام المصري بشكل كامل ،لذا اجل تلك المواجهة ،واخذ يتحين الفرصة للإطاحة بمراكز القوى العسكرية ،وكانت الفرصة مؤاتيه على اثر الهزيمة العسكرية عام ١٩٦٧ التي يتحمل قائد القوات المسلحة جزءً من مسؤوليتها نتيجة الاهمال واتخاذ القرارات الغير مدروسة ،وان كانت الحرب بالأساس نتيجة اتخاذ قرارات سياسية خاطئة من قبل القيادة السياسية في مصر ،وانتهى الصراع على السلطة في عام ١٩٦٧ لصالح عبد الناصر .الذي استغل التأييد الجماهيري له بعد خطاب الاستقالة.

وبعد وفاة عبد الناصر عام ١٩٧٠ وتولي انور السادات السلطة السياسية في مصر تجدد الصراع السياسي على السلطة بين السادات وقيادات الاتحاد الاشتراكي العربي ،وادعى كل طرف بانه المدافع عن الديموقراطية .وتذمر خصوم السادات من إنفراده في إتخاذ القرارات دون إستشارتهم واشراكهم في صنع القرار ،بينما اعتبر السادات تدخلهم في صنع القرار تجاوزاً على صلاحيات رئيس الجمهورية ،وقام بإعفاء اثنين منهم من مناصبهم وعندما قدم باقي الوزراء استقالة جماعية اعتراضا على قرار الاعفاء ،اقدم السادات على قبول تلك الاستقالة وأمر بألقاء القبض عليهم بتهمة التآمر على السلطة ،مستغلا تأييد القوات المسلحة المصرية له ووقوفها الى جانبه كونه رئيسا شرعيا لمصر.

The crisis of democracy and its impact on the conflict over power in Egypt (1954-1971)

Dr.Yousif Mahmmed Edan

Abstract

The research addresses the issue of the democracy crisis in Egypt and the impact on the political conflict over power. The political crises occurred because of the absence of the collective leadership and the attempt of the liquidation of the political opponents on an undemocratic basis ,in addition to Jamal Abdul Nasser's unilateral decision that were made without consultation or comprehension of the heavy consequences on.one of those crises was that of march 1954 which was described as a conflict over democracy .this conflict divided the Egyptian revolutionary command council into two groups .the first group was calling for the establishment of the democratic governance and the return of the army to military units .the second group was calling for the existence of the army in power .when the crisis ended in favor of the second group ,Egypt witnessed an era of the unilateral political decision and the absence of the democratic life.at the long term ,this issue led to many negative results in addition to the political and military mistakes that divided the Egyptian command and intensified the conflict over power between the political leadership which was presided by Jamal Abdul Nasser and the military command which was presided by Abdul hakim Amer (commander of the armed forces).the conflict was ended in favor of Jamal in 1967.after the death of Jamal in 1970,anwar al-Sadat took the rein of the government and the conflict over power erupted again between Anwar al-Sadat and the leadership of the Arab socialist union . both sides claimed to be the defenders of democracy .al-Sadat resolved the conflict in his favor when gained the support of the armed forces.